المقدِّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، تبصرةً لأولي الألباب، القائل: [ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتناً وإثماً مبينا] (1)، وأصلي وأسلم على خير خلق الله محمد بن عبد الله، صلاةً وتسليماً إلى يوم المعاد، وبعد:

فإنه مما يُؤْسف له، ما نجده في بعض الرسائل الجامعية، وكتب بعض الباحثين، ورسائلهم، اتهام إمام المفسرين ابن جرير الطبري . رحمه الله . بأنه: يطعن في القراءات الثابتة عن النبي ε ، فوجدت نفسي مدفوعة لدراسة هذا الاتهام والوصول إلى حقيقته، وأسبابه، ودوافعه، وعزمت فيه على إثبات الحقيقة بالأدلة القطعية، بالوقوف على منهج الطبري، وهذا هو السبب لاختياري لهذا الموضوع وأعرضت في تبرئته عن العاطفة؛ لأننا كلنا متفقون على إمامته العلمية والدينية، ومحبته، ونشهد الله على ذلك، فنحن أحوج للأدلة العلمية في هذا الموطن من العاطفة؛ وذلك لأهمية الموضوع البالغة، إذ أنها تتمثل في جانبين مهمين:

الجانب الأول منهما: في شخصه:

فهو الذي قال فيه العلماء: وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، قلَّ أن ترى العيونُ مثلَه.. أحد أئمة العلماء، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها، وناسخها، ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين.. كان ثقةً، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، عارفاً بالقراءات واللغة(2).

---

(1) النساء : 112 .

(2) سير أعلام النبلاء للذهبي (291/11).

فهل هذا الإمام العالم الذي يرجع إليه ويُحكم بقوله، العالم بأقوال الصحابة والتابعين، العارف بالقراءات يطعن في كلام الله!!!

الجانب الثاني: أن المِراء في أحرف القراءات كفر، وذلك بنص رسول الله ε حيث قال للمختلفين في حروفه فيما رواه أبو هريرة τ: "مراءٌ في القرآن كُفر"[1].

وقال ρ: "جدالٌ في القرآن كفرٌ "[2].

فهل الطبري العالم بالسنة وطرقها صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها.. يجهل هذا؟ أو أن يقحم نفسه في هذا الوعيد..؟!! وبعد بيان السبب الموجب لاختيار هذا الموضوع، وبيان أهميته، وكانت تبرئتي لابن جرير الطبري كالتالي:

(1) المقدمة:

وبينت فيها أوضاع القراءات، حتى عصر ابن جرير الطبري، وكان الهدف منها: بيان سبب اختيار ابن جرير الطبري للقراءات وتمحيصه لها، وأن ذلك ناتج عن الضعف الذي وصلت إليه القراءات، مما حدا ببعض القراء القراءة بكل ما ساغ في العربية، أو بالشاذ.

(2) المبحث الأول: شرط ابن جرير في اختياره للقراءات:

وكان هذا المبحث النتيجة الطبيعية لتلك الأوضاع السيئة، مما حدى بابن جرير الطبري أن يضع شروطاً وضوابط يختار من خلالها الروايات كما أردت أن أبين من خلال هذا البحث أن جهل الباحثين بهذه الشروط أدى إلى اتهام الطبري بالطعن في القراءات.

(3) المبحث الثاني: ألفاظ الاختيار، ودوافع الاتهام:

وأردت من هذا المبحث أن أبين أن هنالك ألفاظاً استخدمها ابن جرير الطبري، عند

---

[1] سنن أبي داود كتاب السنة ، رقم الحديث (4603) ص 3205 صحح إسناده احمد شاكر ، انظر مسند الإمام أحمد ، 504/7.

[2] مسند الإمام أحمد رقم الحديث 7499 إسناده صحيح 298/7.

اختياره للرواية التي تحققت فيها الشروط، وأن هذه الألفاظ هي التي جعلت ابن جرير الطبري يطعن في الروايات في نظر الذين اتهموه، لتعلقهم بظاهر اللفظ دون معرفة حقيقة استخدامها.

(4) المبحث الثالث: توجيهه للقراءات في غير اختياره:

حيث تعلق الذين اتهموا الطبري بأنه ركنَ إلى اللغة وأقوال العرب والشعر في رده للقراءات، فجاء هذا المبحث لدفع هذه الشبهة، وأن رده للقراءات مبني على ركن ركين يسبق هذه التوجهات.

(5) المبحث الرابع: بعض الدراسات والآراء السابقة ومناقشتها:

وأردت من هذا المبحث أن أطلع القارئ على بعض الذين اتهموا الطبري قديماً وحديثاً، وما هي حججهم؟ وما الأسباب التي ألجأتهم إلى ذلك؟ وتفنيد تلك الشبهة، ودحضها.

وأخيراً.. الخاتمة، نسأل الله حسنها في الدنيا والآخرة.

وكان منهجي كالتالي :

1- الوقوف على كتاب بن جرير الطبري "جامع البيان" ، ودراسة القراءات التي ذكرها ومحاولة الوقوف على منهجه .
2- الترجمة للأعلام في أول موضع .
3- الاكتفاء بثلاث أمثلة غالباً عند الاستشهاد على منهج الطبري .
4- كتابة الآيات على الرسم العثماني بين قوسين مزهرين.
5- كتابة القراءات بما تحتمله الرواية بين قوسين معقوفين.
6- فهرس مصادر المراجع.
7- خاتمة البحث.

ترجمة موجزة للإمام ابن جرير الطبري(1)

محمد بن جرير بن يزيد الإمام أبو جعفر الطبري أحد لأعلام صاحب التاريخ والتصانيف ورحل لطلب العلم وله عشرون سنة أخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن بن خلاد يعن العباس بن الوليد بن يزيد ببيروت عن عبد الحميد بن بكار وروى الحروف سماعاً عن العباس بن الوليد ويونس بن عبد الأعلى وأبي كريب محمد بن العلاء واحمد بن يوسف التغلبي صنف كتاباً حسناً في القراءات سماه الجامع ، قرأ عليه محمد بن محمد الكرجي شيخ الأهوازي وقرأ عليه باختياره احمد الجبي وسمع الحديث من احمد بن منيع وهناد وأبي كريب روى عنه الحرف محمد بن احمد الداجوني وعبد الواحد بن عمر وعبد الله الفرغاني وابن مجاهد توفي سنة عشر وثلاثمائة.

---

(1) انظر: غاية النهاية لابن الجزري 106/2.

المقدمة

نظرة على أوضاع القراءات حتى عصر الطبري

نزل القرآن على الرسول ρ، وكان أول ما نزل به جبريل عليه السلام على قلب النبي ρ : [اقرأ باسم ربك الذي خلق](1)، وكان ρ يتلو الآيات على الصحابة فور نزولها، وكانوا يحفظونها، ويتلونها مراراً وتكراراً، ثم لما دانت أكثر قبائل العرب بدين الإسلام، جاءت الحاجة ملحةً لأن تقرأ تلك القبائل بلهجاتها ولسانها على ما نشأت عليه وأَلِفَتْهُ، فكان الإذن من الله تعالى بالتخفيف على تلك القبائل، ومراعاة للهجاتها المختلفة، ولما حضر أجل رسول الله ρ، عارض جبريل عليه السلام النبي ρ مرتين، بعد أن كان يعارضه مرة واحدة في كل عام(2).

فكانت القراءة بعد ذلك على آخر العرضتين كما أخبر ابن مسعود τ ، ثم بعد وفاته ρ مضى الناس يقرأون القرآن ويقرئ بعضهم بعضاً الحروف التي تلقوها عنه ρ.ولما اتسعت الفتوحات في عهد سيدنا عثمان τ، وتفرق الصحابة في تلك الأمصار، وتلك الأصقاع واستبحر العمران، نبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن إذ أن تعلم القرآن وقراءته أهم ما يشغل بال الداخلين في الدين الجديد، فظهرت لذلك في الأمصار الإسلامية مدارس لتعليم القرآن الكريم وقراءته، فكان أهل كل إقليم من تلك الأقاليم يأخذ بقراءة ذلك الصحابي، فأهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب رضي الله عنه، وأهل الكوفة يقرأون بقراءة ابن مسعود τ ، وهكذا..

ولما كان الصحابة قد تلقوا عن النبي ρ، وجوهاً كثيرة من القراءات وأحرفاً كثيرة مما أدى إلى اختلافهم في حروف الأداء، ووجوه القراءة، بدأت تلوح فتنة بين تلك الأمصار، بسبب الجهل

---

(1) سورة العلق: 1.

(2) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جبريل يعرض القرآن رقم الحديث 4997 (54/9).

بقراءة الآخرين، حتى كفَّر الناس بعضهم بعضاً تعصباً لقراءة ذلك الصحابي، كما جاء في قصة حذيفة بن اليمان رضي الله عنه(1)، وغيرها.

فجعل الرجل يلقى الرجل في مغزاته فيقول: معي من القرآن ما ليس معك، أقرأني أبي بن كعب كذا وكذا.. فيقول هذا: أقرأني عبد الله بن مسعود كذا وكذا... (2)

حتى وصل الخبر إلى عثمان بن عفان τ ، فتعاظم ذلك في نفسه، مما حدا به إلى استنساخ مصاحف وإرسالها إلى الأمصار، وأمر الناس بإحراق كل ما عداها؛ لرأب الصدع، وتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع.

ثم جاء بعد ذلك جيل التابعين ومن تبعهم حملة القرآن، حملوا المصحف العثماني نصب أعينهم، وقاموا على ذلك مقام الصحابة الذين تلقوا شفاهاً عن النبي ρ وتجردوا لقراءته، فاشتدت عنايتهم به حتى صاروا بذلك أئمة يؤخذ عنهم ويقتدى بهم، فكان منهم في مدينة الرسول ρ: عبد الله بن عياش المخزومي(3)، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج(4)، ومنهم في مكة: مجاهد بن جبر(5)، وعطاء(6)، ومنهم في الكوفة: زر بن حبيش(7)، وعلقمة(8)، ومنهم في البصرة: الحسن البصري(9)، وقتادة(10)، ومنهم في الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي(1). ثم تكاثر بعد ذلك في كل مصر

---

(1) المصدر السابق باب جمع القرآن رقم الحديث 4987 (14/9).

(2) المرشد الوجيز لأبي شامة ص:64.

(3) تابعي كبير، أخذ القرآن عن أبي بن كعب، توفي سنة 70 وقيل 78هـ غاية النهاية لابن الجزري (439/1).

(4) تابعي جليل، أخذ القراءة عن أبي هريرة،وابن عباس توفي سنة 117هـ المصدر السابق (381/1).

(5) أحد أعلام التابعين والأئمة المفسرين قرأ على ابن عباس، مات سنة 103هـ المصدر السابق (41/1).

(6) عطاء بن أبي رباح، روى عن أبي هريرة، مات سنة 115هـ المصدر السابق (513/1).

(7) بن حباشة أبو مريم عرض على ابن مسعود وعثمان بن عفان، مات سنة 82هـ المصدر السابق (294/1).

(8) علقمة بن قيس النخعي، أخذ عن ابن مسعود، مات سنة 62هـ المصدر السابق (516/1).

(9) ابن أبي الحسن يسار السيد الإمام أخذ عن أبي موسى الأشعري، مات سنة 110هـ المصدر السابق (235/1).

(10) قتادة بن دعامة السدوسي البصري، روى القراءة عن أنس بن مالك، توفي سنة 117هـ المصدر السابق (25/2).

مصر من الأمصار خلفاء ذلك الجيل من التابعين، يتقدمهم في المدينة: مسلم بن جندب(2)، وأبو جعفر(3)، ونافع(4)، وفي مكة: حميد بن قيس(5)، وابن كثير(6). وفي البصرة: أبو عمرو بن العلاء(7)، وفي الكوفة منهم: عاصم(8)، وفي الشام منهم: عبد الله بن عامر(9).

ثم إن القراءة الذين أخذوا عن أولئك الأئمة كانوا أمما لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أكثر، وهلمَّ جراً..

ثم إن القراء بعد ذلك كثروا، وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، وفي ظل هذه الكثرة الكاثرة من حملة القرآن والكثرة الكاثرة من الروايات والحروف في القراءات بدأت تلوح في الأفق بوادر الضعف وقلة الضبط، والنسيان، وقلة العلم باختلاف القُرَّاء، فربما سمع قراءة وظنها خطأ، بل وأدهى من ذلك أن بدأ بعضهم(10) يقرأ بالقراءات الشاذة في المحراب، وعلى أسماع الناس جهاراً تخالف المصحف مما يروى عن ابن مسعود وأبي بن كعب ويتتبعون الشاذ فيقرأون به ويجادلون حتى عظم أمرهم وفحش، وأنكرهم الناس.

---

(1) عبد الله بن عمرو المخزومي الشامي أخذ عن عثمان بن عفان، توفي سنة 91هـ المصدر السابق (305/2).

(2) تابعي مشهور، عرض على عبد الله بن عياش، توفي سنة 110هـ المصدر السابق (297/2).

(3) يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراءة العشرة، تابعي مشهور، توفي سنة 130هـ المصدر السابق (382/2).

(4) نافع بن عبد الرحمن أبو رويم أحد القراء السبعة، توفي سنة 169هـ المصدر السابق (330/2).

(5) الأعرج المكي، أخذ عن مجاهد، توفي سنة 130هـ المصدر السابق (265/1).

(6) عبد الله بن كثير القرشي، أخذ عن عبد الله بن السائب، توفي سنة 120هـ المصدر السابق (443/1).

(7) زبان بن العلاء التميمي، أحد القراء السبعة، توفي سنة 154 المصدر السابق (288/1).

(8) عاصم بن بهدلة أبي النجود، أخذ القراءة عن زر بن حبيش، مات سنة 120هـ المصدر السابق (346/1).

(9) قرأ على أبي الدرداء والمغيرة المخزومي ، مات سنة 118هـ ، المصدر السابق 423/1.

(10) كابن شنبوذ، وقصته مشهورة، انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة، 187.

وقد وصف أحد تلامذة(1) ابن جرير الطبري أحوال حملة القرآن، فقال: "ومن حملة القرآن من يعرب ولا يلحن، ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب، ولا غيره فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة على أن يرويه لغيره، ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً، فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه وصبر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قرأ على من نسيَ وضيَّع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله، ومنهم من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً"(2).

وفي ظل تلك المخاوف جعلت من الضروري أن يتجرد من علماء القراءات من يتصدى لتلك الفتن، ويقابل بين القراءات الكثيرة التي شاعت في أمصار المسلمين، حتى لا يتفاقم الأمر، ويلتبس الحق بالباطل في تلك الحروف القرآنية، فنهض لذلك الأمر كوكبة من العلماء حملوا هَمَّ القراءات على عاتقهم.

فبدأت المحاولات الجادة لاحتواء الأحرف، وإعادتها للجادة ويحفظوا للأمة عدم الاضطراب على ألسنة القراء، فبدأ التأليف في القراءات من منتصف القرن الثاني على يد القاسم بن

---

(1) هو ابن مجاهد، صاحب كتاب السبعة، ص: 45.

(2) كتاب السبعة، لابن مجاهد، ص: 45.

سلام(1). فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب وجعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي(2)، جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي(3) ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً منهم هؤلاء السبعة، وكان بعده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني(4)، جمع كتاباً في القراءات.

ثم كان خاتمة هؤلاء الجهابذة أحمد بن موسى بن مجاهد(5) مسبع السبعة، فاختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء من اشتهرت قراءته، وفاقت معرفته، فاختار سبعة من أئمة الأمصار، لذا نجد مكي بن أبي طالب(6) يشير إلى الحاجة التي دعت هؤلاء العلماء إلى تلك التصانيف وإلى جمع تلك القراءات وضبطها فيقول:

"إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثير في العدد كثيرٌ في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال في العلم، وقد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط المصحف المنسوب إليهم فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو

---

(1) أبو عبيد القاسم بن سلام، إمام أهل زمانه، توفي سنة 224هـ معرفة القراء للذهبي (170/1).

(2) أصله من خراسان، أحد أئمة القراء، أخذ عن الكسائي، توفي سنة 285هـ غاية النهاية (43/1).

(3) ثقة مشهور، روى القراءة من قالون وروى عنه ابن مجاهد، توفي سنة 282هـ المصدر السابق (162/1).

(4) الإمام الكبير، ثقة أخذ القراءة عن الأخفش، مات سنة 324هـ للمصدر السابق (77/2).

(5) الحافظ شيخ الصنعة، ومسبع السبعة، توفي سنة 324هـ للمصدر السابق (139/1).

(6) أبو محمد بن أبي طالب القيسي ، أخذ القراءة عن لمظفر بن أحمد ، مات سنة 437هـ . معرفة القراء الكبار 316/2.

عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم من اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء على عدد المصاحف، وارتحال الناس إليه من البلدان(1).

وقال الإمام أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد(2) صاحب الإمام ابن جرير الطبري في كتابه البيان عن اختلاف القراءة: "وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، فزعم أن كل ما صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن، يوافق خط المصحف فقراءته به جائزة في الصلاة وفي غيرها، فابتدع بفعله ذلك بدعة ضل بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في مزلةٍ عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله عز وجل من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله عز وجل بسيء رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخيير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر المفترض على أهل الإسلام قبوله والأخذ به كابراً عن كابر وخالفاً عن سالف.. فاستغوى من أصاغر المسلمين ممن هو في الغفلة والغباوة دونه ظناً منه أن ذلك يكون للناس ديناً، وأن يجعلوه فيما ابتدعه إماماً"(3).

ولم تقف تلك الأمور عند هذا الحد بل أصبح علماء النحو يختارون في القراءة على مذاهب العربية ففارقوا بذلك قراءة العامة، واستنكرها الناس فقال الإمام علم الدين السخاوي(4): وكان عيسى بن عمر(5) عالماً بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة، ويستنكرها الناس، وكان يغلب عليه حب النصب ما وجد إلى ذلك سبيلاً، منه قوله: (حمالةَ

---

(1) الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب (97-98).

(2) أخذ القراءة عن الأشنائي وابن مجاهد، مات سنة 349هـ، غاية النهاية 475/1.

(3) فيما نقله عنه أبو شامة، انظر: المرشد الوجيز (186).

(4) علي بن محمد السخاوي شيخ القراء بدمشق، أخذ عن الشاطبي مات سنة 643، غاية النهاية 568/1.

(5) الثقفي النحوي، عرض القرآن على عاصم الجحدري، مات سنة 149هـ، المصدر السابق 613/1.

الحطب)(1)، و(الزانيةَ والزاني)(2)، و(السارقَ والسارقةَ)(3)، وكذلك قوله: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم)(4) (5).

إلى غير ذلك من التصانيف وأقوال العلماء، وفتاوى الفقهاء، وغيرهم ممن عايشوا تلك الأوضاع التي مرت بها القراءات. والتي عاصرها أيضاً أحد أولئك الأفذاذ، والجهابذة العلماء ألا وهو الإمام النحرير محمد بن جرير الطبري، الذي ألَّف كتابه الكبير المهذب التصنيف البارع الذي أربى على كل المصنفات الجامعات المتقدمات، وسماه: الجامع في القراءات من المشهور والشواذ(6). حيث جمع فيه نيفاً وعشرين قراءة كل ذلك في سبيل بيان وحفظ القراءات للأئمة وتمييز الصحيح منها والسقيم ، ولئلا يختلط بها شيء ليس منها فتقرأ الناس بما لم ينزل الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وهو القائل: [إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون](7) فلا شك أن تلك المصنفات والجوامع في القراءات هي من حفظ الله بهذا العلم الشريف المنيف.

ومن خلال كتابه جامع البيان نستطيع أن نقف على الكثرة في الروايات والقراء، فمنها ما هو معروف لديهم مقروء به ولا نعرفه نحن اليوم، ففي قوله تعالى: [لمن أراد أن يتم الرضاعة](8). قال: واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأه عامة أهل المدينة والعراق والشام: [لمن أراد أن يتم الرضاعة]

---

(1) المسد : 4

(2) النور : 2

(3) المائدة : 38.

(4) هود : 78.

(5) جمال القراء 192/2

(6) فهرس المكتبة الأزهرية، (74/1)، رقم (1178)، وانظر: الأرجوزة المنبهة، للداني، ص:155.

(7) الحجر : 9

(8) البقرة : 233

بالياء في (يتم) ونصب (الرضاعةَ)(1)،...... وقرأه بعض أهل الحجاز (لمن أراد أن تتم الرضاعةُ) بالتاء في (تتم) ورفع (الرضاعةُ) بصفتها(2)(3). فقوله : "وقرأ بعض أهل الحجاز بالتاء في "الرضاعة" هي رواية لا نعرفها اليوم فليست من الشاطبية(4) ولا طيبة النشر(5) في شيء.

وفي قوله تعالى: [لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم](6). قال: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الأمصار بضم الظاء(7). وقرأه بعضهم: (إلا من ظَلَم) بفتح الظاء(8)(9). فقوله: بفتح الظاء قراءة ليست مشهورة اليوم ولا يقرأ بها بل إن ابن جرير يذكر لنا قراءات كان مقروءاً بها في زمنه، وهي عندنا اليوم ليست من الشاطبية ولا الطيبة ولا من القراءات المنسوبة للأئمة الأربعة(10) التي فوق العشرة المشهورة.

ففي قوله تعالى: [ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يَعْصرون]. قال: واختلف

---

(1) وهي القراءة المعروفة المشهورة التي تقرأ بها اليوم.

(2) جامع البيان (495/2).

(3) وهي مروية عن ابن محيض، انظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشر للقباقبي (ص 100).

(4) قصيدة نظمها أبو القاسم الشاطبي في القراءات السبع لأئمة الأمصار المشهورين الموسومة بـ"حرز الأماني ووجه التهاني"وأصلها كتاب التيسير لأبي عمر الداني.

(5) قصيدة نظمها ابن الجزري في القراءات العشر الأئمة الأمصار المشهورين الموسومة بـ"طيبة النشر"وأصلها كتاب النشر لابن الجزري حيث جمع فيها ما صح عنده من الروايات عن الأئمة العشر.

(6) النساء : 148.

(7) إتحاف فضلاء البشر للبنا 523/1

(8) جامع البيان (3/4).

(9) إيضاح الرموز للقباقبي (353/1).

(10) وهم ابن محيص، والحسن البصري، ويحيى اليزيدي، والأعمش، وقراءتهم مضافة إلى العشرة المشهورين تسمى القراءات الأربع عشر إلا أنها فقدت أحد أركان القراءة المعتبرة، فلذلك لا يقرأ بها.

القراء في قراءة ذلك فقرأ بعض أهل المدينة والبصرة والكوفة: (وفيه يعصرون) بالياء[1]،.... وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين [وفيه تعصرون] بالتاء[2]،...... وقرأ بعضهم: (وفيه يُعْصَرون) بمعنى: يمطرون[3][4]، فقوله: وقرأ بعضهم (يُعْصَرون) بمعنى يمطرون، وإن قرأ بها البعض في تلك العصور فإنها غير معروفة عند الأئمة الأربع عشر.

وفي قوله تعالى: [قالوا نفقد صواع الملك][5]، قال: واختلف القراء في قراءة ذلك، فذكر عن أبي هريرة أنه قرأ: (صاع الملك) بغير واو، كأنه وجهه إلى الصاع الذي يكال به الطعام، وروى: (صوع الملك)، وروى عن يحيى بن يعمر[6] أنه قرأه: (صَوْغَ الملك) بالغين[7].

وفي قوله تعالى: [قواريرا من فضة قدروها تقديرا][8]، قال: واختلفت القراء في قوله: [قدروها تقديرا]، فقرأ ذلك عامة الأمصار: [(قَدروها] بفتح القاف، وروي عن المتقدمين أنهم قرأوا بضم القاف[9]، بمعنى قُدرت عليهم فلا زيادة فيها ولا نقصان[10]، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المستفيضة فيما حوته دفتا كتابه[11]. رحمه الله.

---

(1) وهي القراءة المشهورة المقروء بها اليوم.

(2) المصدر السابق.

(3) جامع البيان (304/7).

(4) إعراب القراءات الشواذ، للعكبري (708/1).

(5) يوسف : 62

(6) العدواني البصري ، تابعي أول من نقط المصاحف ، مات قبل 90هـ ، غاية النهاية 381/1.

(7) جامع البيان (24/8).

(8) الإنسان : 16

(9) إعراب القراءات الشواذ للعكبري (657/2).

(10) جامع البيان (270/14).

(11) انظر على سبيل المثال لا الحصر: (757/1)، (782/1)، (1870/3)، (207/3)، (223/3)،

لذا نجد مكي بن أبي طالب يمثل لنا على كثرة الاختلاف في القراءات والروايات بسورة الفاتحة على قلة حروفها فكيف يُظن الاختلاف فيما طال من السور حتى نعلم بذلك كله الكم الذي اختلف القراء فيه، وما يجوز أن يقرأ به، وما لا يجوز، فيقول: قرأ إبراهيم بن أبي عبلة(1): (الحمدُ لُلَّه) بضم اللام الأولى، وقرأ الحسن(2): (الحمدِلِله) بكسر الدال.. وقرأ أبو صالح(3): (مالكَ يوم الدين) بألف، والنصب على النداء، وقرأ شريح بن يزيد الحضرمي أبو حيوة(4): (مَلِكَ يوم الدين) بالنصب، من غير ألف، وقرأ علي بن أبي طالب: (مَلَكَ يومَ الدين) بنصب اللام والكاف، ونصب يوم، وروى عبد الوارث(5) عن أبي عمرو(6) أنه قرأ: (مَلْكِ يوم الدين) بإسكان اللام والخفض، وقرأ عمرو بن فايد الأسواري(7): (إِيَاك نعبد وإِيَاك نستعين) بتخفيف الياء فيهما.. وقرأ يحيى بن وثاب(8): (نِستعين) بكسر النون.. وروى الخليل بن أحمد(9) عن ابن كثير أنه قرأ: (غيرَ

= (268/3)، (312/3)، (385/3)، (161/3)، (178/3)، (248/3)، (6/4)، (242/4)، (86/4)، (160/5)، (194/5)، (198/6)، (180/7)، (58/7)، (59/7)، (235/7)، (44/8)، (304/7)، (24/8)، (116/8)، (297/8)، (20/10)، (148/1)، (267/13)، (104/12)، (141/12)، (159/13).

(1) شمر بن يقظان الدمشقي، ثقة تابعي، توفي سنة153هـ طبقات القراء (1-19).

(2) الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، توفي سنة110هـ للمصدر السابق (1-235).

(3) محمد بن عمير الكوفي، مقرئ عارف، بقي إلى حدود 310هـ للمصدر السابق (2-223).

(4) الحمصي، مقرئ الشام روى عن الكسائي، توفي سنة203هـ للمصدر السابق (1-325).

(5) بن سعيد العنبري البصري، إمام حافظ ثقة، توفي سنة 180هـ للمصدر السابق (1-478).

(6) أحد القراء العشرة.. تقدمت ترجمته..

(7) البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، للمصدر السابق (602/1).

(8) الأسدي الكوفي، تابعي ثقة كبير، مات سنة 103هـ للمصدر السابق (2-380).

(9) الأزدي البصري النحوي، الإمام المشهور، مات سنة 170هـ للمصدر السابق (1-275).

المغضوب) بالنصب، وقرأ أبو أيوب السختياني(1): (ولا الضألين) بهمزة مفتوحة في موضع الألف.. وقرأ أبو هريرة (مليك يوم الدين) بياء بين اللام والكاف، وقرأ أبو السوار الغنوي(2): (هياك نعبد وهياك نستعين).

وروى عن أبي عمرو أنه قرأ: (الزّراط) بزاي خالصة، وقرأ الحسن البصري (اهدنا صراطاً مستقيماً)..... وقرأ ابن مسعود: (أرشدنا الصراط المستقيم). وقرأ ثابت البناني(3): (بصرنا الصراط المستقيم) (4).

وأختم هذه المقدمة ببعض الأمثلة على ما ورد من بعض الرواة أنه من حرف ابن مسعود وأبي بن كعب وغيره من الصحابة وتناقلته كتب التفسير وعلوم القرآن على أساس أنه من القراءات الشاذة المقروء بها، واتضح لي من خلال الدرس والملاحظة والتمحيص أنها ليست من الشذوذ في شيء كما زعموا، ومن جهة أخرى حتى يقف القارئ الكريم على أمثلة حسية يدرك من خلالها حجم الكارثة، لو تركت القراءات بدون ضوابط تضبطها واختيارات متضمنة لتلك الشروط. فقد نقل الرواة أن ابن عباس قرأ قوله تعالى: [إن الساعة ءاتية أكاد أخفيها](5). (إن الساعة آتية أكاد أخفيها من نفسي لتجزى)(6). فقد وجدت في الدر المنثور(7) أنها قراءة لابن عباس، بينما نجد ابن أبي حاتم أخرج الخبر عنه بلفظ قال ابن عباس: (أكاد أخفيها من نفسي) فذكرها على أساس أنها تفسير لا

---

(1) ذكره ابن الجزري كأحد القراء، طبقات القراء 322/1، ذكره أبوحيان في البحر المحيط23/1.

(2) ذكره أبو حيان في البحر المحيط 23/1.

(3) ثابت بن أسلم المصري، مات سنة 127هـ المصدر السابق (1-188).

(4) الإبانة لمكي بن أبي طالب (136-142).

(5) طه : 15.

(6) الدر المنثور، للسيوطي (525/4).

(7) المصدر السابق (525/4).

قراءة، فهذا دليل على أن ذلك ليس قرآناً، فالقرآن لا تختلف فيه الرواة والنقلة وبأنه بلفظ: (قرأ) فقط. ونقل الرواة عن ابن عمر أنه قرأ قوله تعالى: [فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً فإذا أمنتم فاذكروا الله](1).[فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها فإذا أمنتم](2). وعند البحث وجدت أن هذه القراءة المزعومة هي حديث صحيح رواه ابن عمر عن النبي ρ ففي كتاب أحكام القرآن لابن العربي(3) بعد أن ذكر آية صلاة الخوف قال وفي الصحيح من رواية ابن عمر في حال الخوف: فإن كان خوف أكثر من ذلك صلوا قياماً وركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها"(4)(5).

قلت: فظن الراوي أنها قراءة فنسبها لابن عمر فتناقلتها كتب التفسير وعلوم القرآن على أساس أنها رواية شاذة مقروء بها، وإنما هي بقية من أثر الرسول ρ. وفي نوع آخر من تلك الروايات ما يقع كالمدرج في الحديث، فينقلها الراوي ظناً منه أنها قراءة، فقد أخرج الترمذي(6) بسنده عن ابن عباس قال: خشيت سودة(7) أن يطلقها النبي ρ فقالت: لا تطلقني وأمسكني، واجعل يومي لعائشة ففعل، فنزلت: (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز)(8).

---

(1) البقرة (239).

(2) البحر المحيط، لأبي حيان (477/1).

(3) أبوبكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ، مات سنة 543هـ ، سير أعلام النبلاء 29/15.

(4) أحكام القرآن لابن العربي (303/1) وانظر شرح صحيح البخاري ، كتاب صلاة الخوف رقم الحديث 943 (557/2) .

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (256/3)، بدائع الصنائع للساعاتي (180)، مسند الشافعي (235).

(6) محمد بن عيسى بن سورة، الحافظ، مصنف الجامع وكتاب العلل، توفي سنة 279هـ السير للذهبي (610/1).

(7) سودة بنت زمعة القرشية، أول امرأة تزوجها عليه الصلاة والسلام بعد خديجة، ماتت سنة 54هـ الإصابة في تمييز أسماء الصحابة، لابن حجر (196/8).

(8) النساء: 128، وانظر: سنن الترمذي، باب التفسير (249/5).

قال الترمذي: كأنه من قول ابن عباس. أي: فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز.

قلت: قد صدق الترمذي بقوله: "كأنه من قول ابن عباس"، فعند البحث والمطالعة ومقابلة للنصوص، وجدت ما يقطع شك الترمذي باليقين، فعندما ذكر ابن كثير(1) الخبر في تفسيره ذكره بلفظ: قال ابن عباس: فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز"(2). فتبين أن هذه الزيادة أُدرجت في الآية، وليست من القرآن في شيء.

وكذا ما تناقلته كتب الشواذ أن حذيفة(3) τ قرأ قوله تعالى: [اقتربت الساعة وانشق القمر](4). (اقتربت الساعة وقد انشق القمر)(5)، فعند البحث والطلب وجدت أن ما تناقلته تلك الكتب من أن حذيفة قرأ (وقد انشق القمر) ليس قراءة شاذة، بل ولم يقرأ ذلك كذلك، إنما هو خطأ من الرواة، بل كانت تلك العبارة جزءً من خطبة له رضي الله عنه من على منبره، حيث أخرج الإمام ابن جرير الطبري بسنده عن ابن عبد الرحمن السلمي، قال: نزلنا المدائن(6)، فكنا منها على فرسخ، فجاءت الجمعة، فحضر أبي، وحضرت معه، فخطبنا حذيفة فقال: إلا إن الله يقول: [اقتربت الساعة وانشق القمر] ألا وإن الساعة قد اقتربت.. ألا وإن القمر قد انشق.. ألا وإن الدنيا قد آذنت بفراق.. ثم جاءت الجمعة الأخرى فحضرنا وخطب حذيفة فقال: ألا وإن الساعة قد اقتربت، ألا وإن القمر قد انشق(7).

---

(1) هو إسماعيل بن عمر القرشي، حافظ مؤرخ، مات سنة 774هـ الأعلام للزركلي (320/1).

(2) تفسير القرآن العظيم (173/2).

(3) حذيفة بن اليمان من كبار الصحابة، توفي سنة 36هـ الإصابة لابن حجر (39/2).

(4) القمر: 1.

(5) المحرر الوجيز لابن عطية (212/5).

(6) انظر معظم البلدان لياقوت الحموي (88/5).

(7) جامع البيان (114/13).

ومنه ما روي عن ابن عباس أنه قرأ قوله تعالى: [ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا] (1). (ومن بدل تبديلا)، (ومنهم من ينتظر وآخرون بدلوا تبديلا) (2)، وعند تتبع هذه الرواية، وجدت أن هذه الرواية ليست مما قرئ شاذاً ، بل إن هذه العبارة جزء من خطبة لابن عباس، وليست كما زعموا، فقد أورد الخبر ابن عطية(3) في تفسيره على أساس أنه خطبة لابن عباس من على منبره بالبصرة(4).

---

(1) الأحزاب: 23.

(2) الدر المنثور للسيوطي (366/5).

(3) عبد الحق غالب المحاربي المفسر ، مات سنة 528هـ ، بغية الوعاة 72/2.

(4) المحرر الوجيز (378/4).

المبحث الأول: اختيارات ابن جرير وشرطه فيها

جاء هذا المبحث كنتيجة طبيعية لتلك الأوضاع، والتي أدرك ابن جرير بثاقب بصيرته، وبعد حكمته، ما قد تؤول إليه الأمور فيها من كثرة في القراء، والروايات مما شاع في الأمصار ، مما دعى ابن جرير أن ينهض بالعبء الثقيل، والحمل العظيم باختيار، واستخلاص، وتمحيص القراءات للأمة مما تركن إليه النفس، ويطمئن إليه القلب، بحيث لا يتفاقم الأمر، ويلتبس الحق بالباطل، وتصبح قراءة القرآن فوضى لكل أحد أن يقرأ حسب معرفته، أو مما تُجوِّز له اللغة بقراءته، ولم يكن ابن جرير الطبري بدعاً من القراء في اختياراته تلك فهي دأب العلماء قبله وبعده كل ذلك لإحكام زمام الروايات، وتمييز الصحيح من السقيم، لذا قال أبو عمرو الداني(1) في أرجوزته(2):

وأهلُ الاختيارِ للحروفِ ... والميزِ للسقيمِ والمعروفِ
جماعةٌ كلهم إمامُ ... مُقدمٌ أولهم سلاَّمُ

وقال:

كُلهُمُ اختار من الحروفِ ... ما قدر رَوَى وصَحَّ بالتوقيفِ
عن النبيِّ وعن الأسلافِ ... الناقلين أحرفَ الخلافِ

إلى أن قال:

والطبريُّ صاحب التفسيرِ ... له اختيار ليس بالشهيرِ
وهو في جامعه مذكورُ ... وعند كُلِّ صَحْبِهِ مشهورُ

---

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني المعروف بابن الصيرفي ، توفي سنة 444هـ ، غاية النهاية 503/1.

(2) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، تحقيق محمد الجزائري.

فهؤلاءِ أهلُ الاختيارِ لأحرف القرآن في الأقطارِ(1)

وقال نافع(2): قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة(3).

وقال مكي بن أبي طالب: وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءةً، وترك منها كثيراً، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته، ومن قراءة غيره قراءةً(4).

إلى غير ذلك من الأمثلة والنصوص الدالة على الاختيار، لذا قال القرطبي(5):

وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهة من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره، بل سوَّغه وجوَّزه، وكل واحد من هؤلاء روى عنه اختياران أو أكثر، وكلٌ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحَّ عن هؤلاء الأئمة(6).

ولم تكن هذه الاختيارات منهم ـ رحمهم الله ـ تشهياً أو طلباً للشهرة والرئاسة بل لتبقى دلالة الصحة والقوة في تلك الروايات من جهة، ومن جهة أخرى حتى تندثر قراءات الذين قرأوا بما

---

(1) ص: 159.

(2) أحد القراء العشرة، تقدمت ترجمته.

(3) الإبانة لمكي بن أبي طالب، وانظر جمال القراء للسخاوي (442/2).

(4) الإبانة لمكي بن أبي طالب، ص: 55.

(5) الإمام المفسر محمد بن أحمد الأنصاري مات سنة 671 ، شذرات الذهب 335/5.

(6) الجامع لأحكام القرآن (82/1).

يخالف مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ممن نسبت إليهم قراءات مخالفة للمصحف كعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على شروط وضوابط تضبط بها تلك الحروف وتلك الاختيارات.

قال مكي: وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه، والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، يوجب الاختيار، وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سنداً، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو الكسائي(1).

وقال في موضع آخر عن شروط قبول القراءة: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ρ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مُغَيَّبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده(2). وقال الشيخ موفق الدين الكواشي(3): "كل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين"(4).

لذا قال الإمام بدر الدين الزركشي(5): "فهذا هو الأصل الذي بُني عليه قبول القراءات عن سبعة كان أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها

---

(1) الإبانة لمكي بن أبي طالب، (100).

(2) الإبانة لمكي بن أبي طالب (58).

(3) أحمد بن يوسف بن حسن المفسر الفقيه الشافعي، مات سنة 680هـ بغية الوعاة للسيوطي (401/1).

(4) انظر البرهان للزركشي (479/1).

(5) محمد بن عبد الله بن بهادر أحد العلماء الأثبات، توفي سنة 794هـ الدرر الكامنة لابن حجر (398/3).

شاذة"(1).

وقال أبو شامة(2): فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة.

إلى أن قال: "فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط"(3).

والذي يهمنا من هذا كله هو شرط ابن جرير الطبري في اختياراته تلك فمن خلال سبر كتابه جامع البيان استطعت أن أقف على ذلك الضابط، وقد لاحظت على ابن جرير الطبري تشدده في شرط الاختيار في الروايات، وتمحيصه لها وتمييز السقيم من الصحيح، ولم يكتفِ ـ رحمه الله ـ بالشروط الثلاثة المتقدمة (صحة السند، وموافقة العربية، وموافقة الرسم العثماني) بل زاد على ذلك كما سيأتي، والسبب في ذلك عدم استقرار القراءات والروايات، في زمانه، وقراءة الناس بما سوغت به اللغة تارة، وبالشاذ تارة، وبما خالف المصحف تارة أخرى، فأحب أن يختار للأمة أعلى الروايات وأشهرها وذروتها، فشق بهمة عالية وشامخة وبصيرة نافذة متقدة عباب بحر متلاطم من الروايات والقراء، فقاوم فأوفى، وخاصم فَخَصَم، وأورد مع العير، ونفر مع النفير، فاشترط في قبول الرواية المقروء بها توافر ما يلي:

أولاً: إجماع القراء على ذلك الحرف، واستفاضته عندهم، وشهرته لديهم:

بهذه الألفاظ جاء اختيار ابن جرير، وهو الشرط المقدم عنده، وبه يُصَدِّر اختياراته، فتارة يستخدم لفظ: "إجماع القراء" وتارة لفظ: "الاستفاضة" وثالثة لفظ: "الشهرة في الحرف" ورابعة باستخدام لفظين منهما، وخامسة بجميع تلك الألفاظ.

---

(1) البرهان للزركشي (480/1).

(2) عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي، أخذ عن السخاوي، مات سنة 656هـ، غاية النهاية 365/2.

(3) المرشد الوجيز لأبي شامة (171-174).

كقوله: "واختلفت القراء في قراءة قوله: [إن الله ربي وربكم] [1]، فقرأته عامة قراء الأمصار: (إن الله ربي وربكم) بكسر ألف (إن) وقرأه بعضهم (أن الله) بفتح ألف (أن) والصواب من القراءة عندنا ما عليه قراء الأمصار ، وذلك كسر ألف (إن) على الابتداء؛ لإجماع الحجة من القراء على صحة ذلك وما اجتمعت عليه فحجة، وما انفرد به المنفرد عنها فرأي، ولا يعترض بالرأي على الحجة"[2].

وقال في موضع آخر: "واختلفت القراء في قراءة [إذ تصعدون ولا تلوون على أحد] [3]. فقرأه عامة قراء الحجاز والعراق والشام سوى الحسن البصري: (إذ تُصعدون) بضم التاء وكسر العين، وبه القراءة عندنا لإجماع الحجة من القراء على القراءة به"[4].

وكقوله عند اختياره ما ورد في قوله: [وقاتلوا وقتلوا] [5] وبأي هاتين القراءتين التي ذكرت... قرأ قارئ فمصيب الصواب من القراءة لاستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قراء الإسلام"[6].

وقوله: "والذي نقول به في قراءة ذلك أن القراءتين إذا كانتا مستفيضتين في قراءة أهل الإسلام، ولا اختلاف بينها في معنى ولا غيره فهي قراءتان قد جاءتا مجيء الحجة"[7].

وقوله: "والقراءة التي نختارها... لأنها المعروفة في قراءة أمصار الإسلام... وإنما اخترنا ما

---

(1) آل عمران 51.

(2) جامع البيان (385/3).

(3) آل عمران : 51

(4) جامع البيان (177/3).

(5) آل عمران : 195

(6) جامع البيان (287/3).

(7) جامع البيان (27/3).

اخترنا من ذلك... .فأعجبها إلينا ماكان أظهر وأشهر في قراءة أمصار الإسلام"[1].

بل إن ابن جرير يختار أكثر من رواية إذا تحقق شرطه فيها كقوله: "واختلفت القراء في قراءة قوله: [الله ربكم ورب ءابائكم الأولين][2]، فقرأته عامة قراء مكة والمدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة (الله ربُكم وربُ ءابُائكم...) رفعاً... وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة (الله ربكم ورب ءابائكم...) نصباً... والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان متقاربتا المعنى، مع استفاضة القراءة بهما في القراء، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب"[3].

وفي جانب آخر نرى ابن جرير الطبري وفيما يتعلق بآيات الأحكام إذا ما اشتملت الروايتان على حكم شرعي فإنه يختار الجمع بين الروايات، وقد يختار إحدى الروايتين لإجماع بين الفقهاء على هذا الحكم، أو أن تكون الرواية شفعت بصحة خبر عن الرسول ρ فتكون لها مزية في الاختيار.

ففي قوله تعالى: [أو لمستم النساء..] [4]، قال: "اختلفت القراء في قراءة قوله: أو لمستم النساء..] فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة وبعض البصريين والكوفيين (أو لامستم) بمعنى: أو لمستم نساءكم ولمستكم، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: (أو لامستم) بمعنى: أو لمستم أنتم أيها الرجال نساءكم، وهما قراءتان متقاربتا المعنى؛ لأنه لا يكون الرجل لامساً امرأته إلا وهي لامسته فاللمس في ذلك يدل على معنى اللماس، واللماس على معنى اللمس من كل واحد منهما صاحبه، فبأي القراءتين قرأ ذلك القارئ فمصيب"[5].

---

[1] المصدر السابق (331/3).

[2] الصافات : 126

[3] جامع البيان (113/12).

[4] النساء: 43.

[5] جامع البيان (152/4).

وفي قوله تعالى: [ولا تقربوهن حتى يطهرن]⁽1⁾. قال: "اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأه بعض [حتى يطهرن] بضم الهاء وتخفيفها، وقرأه آخرون بتشديد الهاء وفتحها... وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: (حتى يطهرن) بتشديدها وفتحها بمعنى: حتى يغتسلن، لإجماع الجميع⁽2⁾ على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر"⁽3⁾. وعند قوله تعالى: [واتخذوا من مقام إبرهم مصلى]⁽4⁾، اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأ بعض (واتخذوا) بكسر الخاء على وجه الأمر باتخاذه مصلى، وهي قراءة عامة البصريين والكوفة، وقراءة عامة أهل مكة وبعض قراء المدينة... وقرأ بعض قراء الشام (واتخذوا) بفتح الخاء على وجه الخبر... والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا (واتخذوا) بكسر الخاء، على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى للخبر الثابت عن رسول الله ρ.."⁽5⁾.

ويطالعنا ابن جرير الطبري أنه لا يكتفي بمجرد الاختيار، بل ويؤثر القراءة بالحرف المجمع عليه، المستفيض بين القراء، كقوله: "وقوله: [ألا تتخذوا من دوني وكيلا]⁽6⁾، اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة (ألا تتخذوا) بالتاء.. وقرأ ذلك بعض قراء البصرة [ألا يتخذوا] بالياء، وهما قراءتان صحيحتا المعنى... غير أني أوثر القراءة بالتاء؛ لأنها أشهر في القراءة

---

(1) البقرة : 222

(2) وهو مذهب الجمهور من المالكية انظر المدونة للإمام مالك (152/1) والمنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي 118/1 ومذهب الشافعية انظر الأم للإمام الشافعي 59/1 والحاوي للماوردي 386/1 ، ومذهب الحنابلة انظر المغني لابن قدامة 420/1 وهو اختيار ابن جرير الطبري.

(3) جامع البيان (385/2).

(4) البقرة: 125.

(5) جامع البيان (744/1).

(6) الإسراء: 2.

وأشد استفاضة فيهم من القراءة بالياء"(1).

ثانياً: موافقة الرواية لخط المصحف:

اعتنى ـ رحمه الله ـ بهذا الشرط عناية كبيرة، فكانت القراءات عنده مترددة بين هذين الشرطين (الإجماع والرسم) فهما ضابطا الاختيار عنده، حيث يقول معنفاً لمن يقرأ بما هو مخالف للرسم العثماني في قوله تعالى: [فلا جناح عليه أن يطوف بهما] (2)، حيث استدل البعض على أن الطواف بالصفا والمروة تجزئ عنه الفدية ولا جزاء، معتلين بقراءة [فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما] فقال: "فإن اعتل بقراءة من قرأ [أن لا يطوف بهما] قيل: ذلك خلاف ما في مصاحف المسلمين غير جائز لأحد أن يزيد في مصاحفهم ما ليس فيها"(3). بل إن ابن جرير يرى أن العقوبة واجبة في حق الذين يقرأون بما خالف المصحف، فيقول: "فكيف وهو خلاف رسوم المسلمين، ومما لو قرأه اليوم قارئ كان مستحقاً العقوبة لزيادته في كتاب الله عز وجل ما ليس منه"(4).

ولا يتردد ابن جرير الطبري في رد القراءة المخالفة للمصاحف ولو صحت ورويت عن أكابر الصحابة ففي قوله تعالى: [وعلى الذين يطيقونه فدية...](5)، حيث وردت عن ابن عباس رواية (وعلى الذين يُطَوَّقونه) فقال: "فإن قراءة كافة المسلمين [وعلى الذين يطيقونه] وعلى ذلك خطوط مصاحفهم، وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافها لنقل تصويب ذلك قرناً عن قرن. ولا يكتفي رحمه الله بذلك التنبيه بل يعود مرة أخرى فيقول: "وأما قراءة من قرأ ذلك (وعلى الذين يُطَوَّقونه..) فقراءة لمصاحف أهل الإسلام خلاف، وغير جائز لأحد من أهل الإسلام

---

(1) جامع البيان (25/9).

(2) البقرة : 158.

(3) جامع البيان (51/2).

(4) جامع البيان (51/2).

(5) البقرة : 184.

الاعتراض بالرأي على ما نقله المسلمون وراثة عن نبيهم ρ نقلاً ظاهراً قاطعاً للعذر"(1). وفي دلالة أخرى نجد أن ابن جرير يجعل الرسم حَكَماً على القراءات والروايات فيقول: "ما اختلفت في قراءته القراء ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خط المصحف، فالذي ينبغي أن يؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف"(2).

ومن منهجه إذا كانت هناك أكثر من رواية تختلف فيها رسوم المصحف فإنه بعد أن يصوِّب كِلا القراءتين . بعد توافر الشروط . قد يختار الرواية التي عليها أكثر المصاحف رسماً بها، وترك المنفردة رسماً، فهو يطلب الإجماع والشهرة والاستفاضة في الحرف المقروء حتى في رسمه متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً. ففي قوله تعالى: [قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تعقلون](3). قال: "وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: [سيقولون لله] فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والعراق والشام [سيقولون لله] سوى أبي عمرو البصري فإنه خالفهم فقرأه (سيقولون الله)... اتباعاً لخط المصحف، فإن ذلك كذلك في مصاحف الأمصار إلا مصحف أهل البصرة، فإنه في الموضعين بالألف.. والصواب من القراءة في ذلك أنهما قراءتان قد قرأ بهما علماء من القراء.. غير أني مع ذلك اختار قراءة جميع ذلك بغير ألف لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك سوى خط مصحف أهل البصرة"(4). ومن أقواله في الرسم: "وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه"(5).

وقال: "والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا في ذلك ما جاءت به قراءة المسلمين نقلاً

---

(1) جامع البيان (2/132-141).

(2) المصدر السابق (2/328).

(3) المؤمنون (86-87).

(4) جامع البيان (10/63).

(5) جامع البيان (4/20).

مستفيضاً عن غير تشاعُر(1)، ولا تواطؤ وراثة، وما كان مثبتاً في مصاحفهم"(2).

وقال: "وإن كان في العربية جائزاً فغير جائزة القراءة به عندنا لخلافه خطوط مصاحف المسلمين"(3).

وقال: "فذلك خلاف ما في مصاحفنا، وغير جائز لنا أن نشهد بشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله"(4).

وقال: "واتباع خط المصحف مع صحة المعنى، واستفاضة القراءة به أعجب إليَّ من خلاف المصحف"(5).

ثالثاً: اتفاق المعاني بين الروايات المختلفة:

حرص ابن جرير الطبري في شرطه لانتحال القراءات والروايات المختلفة المباني أن تكون متفقة المعاني متقاربة فيما بينها لا يدفع بعضها بعضاً، وهو شرط انفرد به ابن جرير الطبري فيما أحسب، بل لم أقف على شيء مما اتفق عليه علماء القراءات فيه هذا الشرط، وكل ما ذكروه هو اجتماع العامة على الحرف، وموافقته للمصحف وقوة وجهه في العربية(6)، فيكون بذلك ابن جرير الطبري، أول من اخترع هذا الشرط وافتعله.

والذي جعلني أعده أحد الشروط هو تنصيصه على هذا الجانب كل ما تعرض للاختيار، بل وقفت على كثير من الروايات لم يجعلها في اختياره بسبب اختلاف المعاني بين الروايتين، ولعل

---

(1) من تشاعروا الأمر وعلى الأمر: تعالموه بينهم، اللسان: شعر.

(2) جامع البيان (223/3).

(3) المصدر السابق (150/3).

(4) المصدر السابق (42/5).

(5) المصدر السابق (375/3).

(6) الإبانة لمكي (100)، البرهان للزركشي (466/1)، النشر لابن الجزري (9/1).

السبب في زيادته لهذا الشرط هو عدم استقرار أمر القراءات وقراءة الناس بالشاذ، وكل ما صح في العربية، أو ما وافق الرسم ولم يصح إسناداً .

لذا يرى ابن جرير الطبري أن الأحرف السبعة التي أخبر عنها النبي ρ، "إنما هو اختلاف ألفاظ كقولك: هلمَّ وتعال.. باتفاق المعاني لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام"(1).

فعلى هذا القول بنى حكمه بعد ذلك على الروايات المختلفة في جميع الكتاب، وكان منهجه في هذا الشرط كالتالي:

أن اتفاق المعاني بين الروايات المختلفة أحد الشروط التي ينبغي أن تتوافر في الرواية مع استفاضتها وشهرتها وموافقتها للرسم وإلا خرجت عن الاختيار، كقوله:

"واتباع خط المصحف مع صحة المعنى، واستفاضة القراءة أعجب إليَّ"(2).

وفي معرض كلامه في قراءتي ياء [الميتة](3). بالتخفيف والتشديد(4)، قال: "والصواب من القول في ذلك عندي أن التخفيف والتشديد في ياء [الميتة] لغتان معروفتان في كلام العرب، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب؛ لأنه لا اختلاف في معنييهما"(5).

وقال: "وبأي القراءتين قرئ ذلك عندي صواب لتقارب معنييهما مع استفاضة القراءة بكل واحدة منهما"(6).

وقوله: "والقول في ذلك عندي أنهما قراءتان قد قرأت بهما القراء، وجاءت بهما الأمة، وليس

---

(1) جامع البيان (38/1).

(2) المصدر السابق (375/3).

(3) البقرة : 73.

(4) حرز الأماني للشاطبي 55.

(5) جامع البيان (85/2).

(6) جامع البيان (368/2).

في القراءة بأحد الحرفين إحالة معنى الآخر"(1).

وقوله: "والذي نقول به في قراءة ذلك أن القراءتين إذا كانتا مستفيضتين في قراءة أهل الإسلام، ولا اختلاف بينهما في معنى ولا غيره، فهما قراءتان قد جاءتا مجيء الحجة"(2).

وعلى هذا جاء اعتناؤه بذلك، ففي قوله تعالى: [يأيها الذين ءامنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا] (3).

قال: "واختلفت القراء في قوله: [فتبينوا] فقرأ ذلك عامة قراء المكيين والمدنيين وبعض الكوفيين والبصريين [فتبينوا] بالباء والنون.. وقرأ ذلك معظم قراء الكوفيين [فتثبتوا] بمعنى التثبت... والقول عندنا أنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان بمعنى واحد وإن اختلفت بهما الألفاظ(4).

بل إن الطبري يختار من الروايتين أشدهما اتساقاً للمعاني، وإن صحت الأخرى عنده وتوافرت فيها الشروط، ففي قوله تعالى: [لتبيننه للناس ولا تكتمونه] (5). جاءت قراءتي التاء على وجه الخطاب، وقراءة الياء على وجه الخبر عن الغائب(6)، فقال: "والقول عندنا أنهما قراءتان صحيحة وجوههما، مستفيضتان في قراءة الإسلام، غير مختلفتي المعاني... غير أن الأمر وإن كان كذلك، فإن أحب القراءتين إليَّ أن أقرأ بهما... بالياء جميعاً.. حتى يكون متسقاً كله على معنى واحد، ومثال واحد"(7).

---

(1) المصدر السابق (634/2).

(2) جامع البيان (26/3)، و(186/3).

(3) النساء : 94.

(4) جامع البيان (306/4).

(5) آل عمران : 187.

(6) قرأ بالياء شعبة وابن كثير وأبو عمرو والباقون بالتاء . انظر البدور الزاهرة للقاضي.

(7) جامع البيان (271/3).

أما إذا اختلفت الروايتان، ولم تتفقا في معنييهما فإن ابن جرير الطبري لا يتحراها في اختياره، ويعدل عنها بما يتفق معناه ، ففي قوله تعالى: [وما يخدعون إلا أنفسهم] (1). حيث قرئ بإثبات الألف وحذفها"(2). فاختار قراءة الحذف وقال: إن الله جل ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه؛ لأن ذلك تضاد في المعنى وذلك غير جائز من الله عز وجل"(3). كما أنه يختار إحدى الروايتين إذا كان لها نظير في سور أخرى حتى يجمع من الروايات المتسقة المعاني ولا يختار الأخرى.

ففي قوله تعالى: [بما كانوا يكذبون] (4)، حيث قرئ بتشديد الذال وتخفيفها(5)، اختار رواية التخفيف؛ لأنها قد جاءت في سورة المنافقين مخففة [والله يشهد إن المنفقين لكذبون] (6)، ومجمع عليها بين القراء، فيكون المعنى بينها وبين التي في سورة البقرة متفقاً وهو أن الله أوجب للمنافقين العذاب الأليم بسبب كذبهم بدعواهم الإيمان وإظهارهم ذلك بألسنتهم خداعاً لله عز وجل ولرسوله وللمؤمنين، وأما رواية التشديد توجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيهم محمداً ρ وبما جاء به، ومن جهة أخرى ليس هناك آية أخرى جاءت في شأن المنافقين بالتشديد، فتكون بذلك هذه الرواية تضاد الروايتين السابقتين فقال رحمه الله: "وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله تعالى: [والله يشهد إن المنفقين لكذبون] بمعنى الكذب، وأن إيعاد الله تبارك وتعالى فيه المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم، أوضح الدلالة على أن الصحيح من

---

(1) البقرة : 9 .

(2) حرز الأماني : 36.

(3) جامع البيان (175/1).

(4) البقرة : 10 .

(5) حرز الأماني : 36 .

(6) المنافقون: 1 .

القراءة في سورة البقرة [بما كانوا يكذبون] بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب، لا على التكذيب الذي لم يجر له نظير الذي في سورة المنافقين سواء(1).

متى يقبل الطبري اختلاف المعاني؟

الذي وقفت عليه من منهجه إذا كانت تلك الروايات المختلفة الألفاظ والمختلفة المعاني، غير دافع إحداهما معنى الأخرى ولا يحيل معناها فإن الطبري يجوّز القراءة بهما ويختارهما.

ففي قوله تعالى: [بل عجبت ويسخرون](2). قال: "اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الكوفة: [بل عجبتُ ويسخرون] بضم التاء من (عجبت).. وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة (عجبتَ) بفتح التاء.. والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، فإن قال قائل: وكيف يكون مصيباً القارئ بهما مع اختلاف معنييهما؟ قيل: إنهما وإن اختلف معناهما فكل واحد من معنييه صحيح"(3).

وفي قوله تعالى: [فإذا أحصن](4). قال: "اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه بعضهم [فإذا أحصن] بفتح الألف، بمعنى: إذا أسلمن فصرن ممنوعات الفروج من الحرام بالإسلام، وقرأ آخرون: [فإذا أحصن] بمعنى: فإذا تزوجن فصرن ممنوعات الفروج من الحرام بالأزواج.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في أمصار الإسلام.. فإن ظن ظان أن ما قلنا في ذلك غير جائز إذا كانتا مختلفتي المعنى، وإنما تجوز

---

(1) جامع البيان (181/1).

(2) الصافات : 12.

(3) جامع البيان (53/12).

(4) النساء: 25.

القراءة بالوجهين فيما اتفقت عليه المعاني فقد أغفل، وذلك أن معنيي ذلك، وإن اختلفا فغير دافع أحدهما صاحبه"(1).

رابعاً: صحة اللغة:

إن أحق الكلام عند ابن جرير الطبري عند اختياره في صحة المقروء به . بعد ما تقدم من الشروط . أن يقرأ ما كان على الفصيح من لغة العرب التي نزل بها كلام الله تبارك وتعالى، فكلما كانت القراءة بما كان مستفيضاً في كلام العرب من اللغة فهو الأولى والأحرى في الاختيار، وأي بُعد عن تلك الفصاحة توجب عدم الاختيار عنده.

فعند مطالعة أقوال ابن جرير الطبري نجدها تفوح بهذه المعاني بين قراءة وأخرى، كقوله: "وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية، لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم"(2).

وقوله: "فأما قراءته على ما ذكرت... فغير جائزة عندي لـ......: أحدهما: أنه خلاف لما عليه الحجة من القراء، وغير جائز عندي خلاف ما جاءت به مستفيضاً فيهم، والثاني: بعدها من الصحة في العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهة"(3).

وقوله: "فالقراءة بما كان مستفيضاً في كلام العرب من اللغة بما فيه الفائدة العظيمة أولى وأحرى"(4).

---

(1) جامع البيان (30/4).

(2) جامع البيان (175/12).

(3) المصدر السابق (179/13).

(4) جامع البيان (139/8).

المبحث الثاني: ألفاظ الاختيار ودوافع الاتهام

كشف لنا المبحث السابق عن شرط ابن جرير الطبري والذي من خلاله استطاع أن يختار لنا أنفس وأجود الروايات، والذي نريد أن نضطلع به هنا هو الكشف عن الألفاظ التي استخدمها ابن جرير الطبري عند حكمه على الروايات بالاختيار تارة وعدم الاختيار تارة أخرى، وما الذي ترتب على ذلك؟

ومن خلال تتبع تلك الألفاظ وجدتها جاءت على النحو التالي:

"أصح القراءتين، غير جائزة القراءة بها، أعجب القراءتين، حرمة القراءة بها، لا أستجيز القراءة بها، القراءة التي هي القراءة، أشد إيثاراً، قراءة غير حميدة، محظورة غير جائزة، أولى القراءتين، خطأ قراءة من قرأ ذلك، الواجب الصحيح من القراءة، لا يصلح غيره أن يقرأ به، أحب القراءتين، الصواب من القراءة، منع القراءة بها".

بهذه الألفاظ حكم ابن جرير الطبري على كل الروايات التي جاءت في كتابه "جامع البيان" فكانت تبعة ذلك اتهامه بالطعن في القراءات، وردها وعدم قبولها، وتفضيل بعضها على بعض، وتارة إنكارها وعدم ثبوتها، وقد استدل هؤلاء بظاهر هذه الألفاظ، وأنها صريحة في الطعن، فقوله: أصح، وأولى، ولا أستجيز، وحرمة القراءة بها دلائل على ذلك الطعن، كيف ذلك ونحن نقرأ بها اليوم؟ وهي موجودة في الشاطبية والطيبة ووردت في جميع كتب القراءات؟

قلت: إن طعنكم على ابن جرير الطبري مردود عليكم ما زالت الشمس ودلكت، وأظهر النهار وصام، فأنى لحامل لواء المفسرين وإمامهم وقدوتهم أن يطعن في شيء من الأحرف السبعة التي نزلت على قلب النبي ρ، فإن قال قائل: لا نسلم لك حتى تأتينا ببرهان على صحة ما قلت، فحقق بذلك قولك وإلا ظهر خلاف ما ادعيت! قلت: نعم فقد تبين لي عند البحث والتنقير والسبر والتحرير في جامع البيان والذي بلغت عدد أوراقه أكثر من تسعة آلاف ومائتي ورقة. ولم

أغادر منها شيئاً . أن ما ألقي في روعكم، وجرى بخلدكم باطل، فالألفاظ التي وقفتم على ظاهرها فغرتكم لم تكن خبط عشواء أو مداداً بسبق قلم منه بل كانت ألفاظاً موزونة منتخبة، لكل لفظ ما يخصه من الروايات، فوجدت أن تلك الألفاظ تنقسم إلى قسمين:

الأول: خصه بالقراءات المشهورة المستفيضة على حسب شرطه المتقدم، فيختارها بالألفاظ التالية: أصح القراءتين، أولى القراءتين، أعجب القراءتين، الصواب من القراءة، أشد إيثاراً، أحب القراءتين، القراءة التي هي القراءة، الواجب الصحيح من القراءة..

كقوله في قراءتي [ملك] و(ملك): "وأصح القراءتين في التلاوة عندي قراءة (ملك) بمعنى المُلك"(1).

ففي هذا المثال نجد أن ابن جرير الطبري يختار قراءة {ملك} بحذف الألف لتوافر شروط الاختيار السالف ذكرها، وكان اختياره لهذه الرواية بأحد الألفاظ الثمانية السابقة وهو "أصح" وهذا هو سبب الإشكال حيث أفادت هذه الألفاظ في ظاهرها لبادئ الرأي أن قراءة مالك بالألف، والتي لم يخترها ابن جرير الطبري لعدم توافر الشروط . قراءة غير صواب، وخطأ يجب ردها، وهذا هو معقد الإرزاء، ومصاص الأمر في قضيتنا هذه، والتي ترتب عليها الحكم على ابن جرير الطبري بأنه "يطعن في القراءات".

فهذا الفهم منقوض على لسان ابن جرير الطبري في عشرات المواضع من كتابه على النحو التالي:

النقض الأول:

أن هذه الألفاظ لا تعني عند ابن جرير الطبري إلا الاختيار فقط، ولا تعني أن الرواية الثانية .

---

(1) الجامع (98/1).

غير المختارة. خطأ وبدعة. إلا أن تكون عنده شاذة(1). والأدلة على ذلك كثيرة منها: تصريحه بأن ذلك اختيار منه ففي قوله تعالى: [ويكفر عنكم من سيئاتكم](2)، فبعد أن ذكر القراءات الواردة فيها قال: وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ [ونكفر عنكم](3). بالنون وجزم الحرف على معنى الخبر من الله، ثم صرح بأن ذلك اختيار، فقال: فإن قال لنا قائل: وكيف اخترت الجزم على النسق على موضع الفاء، وتركت اختيار نسقه على ما بعد الفاء.. قيل: اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير.."(4).

في قوله تعالى: [ينزل الملئكة بالروح من أمره](5)، فبعد أن ذكر القراءات الواردة قال: وأولى القراءات بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ [ينزل الملئكة] بمعنى ينزل الله ملائكة، ثم صرح بأن أولى تلك القراءات بالصواب إنما هو اختيار فقط فقال: وإنما اخترت ذلك لأن الله هو المنزل ملائكته بوحيه إلى رسله... واخترت (ينزل) بالتشديد على التخفيف؛ لأنه تعالى ذكره كان ينزل من الوحي على من نزّله شيئاً بعد شيء"(6).

في قوله تعالى: [ملك يوم الدين](7)، فبعد أن ذكر القراءات الواردة قال: وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه ذلك في ذلك قراءة في "كتاب القراءات"(8)، وأخبرنا بالذي نختاره من

---

(1) سيأتي قريباً معنى الشاذ عند الطبري.

(2) البقرة 271.

(3) البقرة 271.

(4) الجامع (128/3).

(5) النحل 2.

(6) الجامع (103/8).

(7) الفاتحة: 3.

(8) كتاب في القراءات للطبري ، تقدمت الإشارة إليه . ص 10.

القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترناه من القراءة فيه"(1).

وهنا لا بد من ذكر أن ابن جرير الطبري لا يلتزم بذكر لفظ "الاختيار" عند كل رواية وقراءة ويكتفي بألفاظ "أعجب.. وأصوب..".

النقض الثاني:

أن ابن جرير الطبري عند استواء كلا الروايتين عنده من حيث الشهرة والإجماع والقوة فإنه يستخدم نفس الألفاظ.

فهذا أيضاً من أقوى الأدلة فقد رأينا (في النقض الأول) أنه يختار الرواية المشهورة والمجمع عليها ولا يختار الأقل شهرة، فأما هنا فإن كلا الروايتين مشهورة قوية مجمع عليها فنجده يختار بنفس الألفاظ والعبارات السابقة ثم يقول بعد ذلك: وأولى القراءتين بالصواب عندي.. فهل يعقل أن ابن جرير بعد أن يبين أن كلا الروايتين مستفيض مشهور عند قراء الأمصار ثم ينقض كلامه بلفظ "والصواب من القراءتين" فدل ذلك على أن هذه الألفاظ لم يقصد منها ابن جرير إلا الاختيار فقط.

ففي قوله تعالى: [كأنما يَصَّعَّد في السماء](2). قال: "واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء المدينة والعراق (يَصَّعَّد) بمعنى: يتصعد.. وقرأ بعض الكوفيين (يصّاعد) بمعنى: يتصاعد.. وقرأ ذلك بعض قراء المكيين (يَصْعَد) من صَعِد يَصْعَدُ ثم قال ـ رحمه الله ـ وكل هذه القراءات متقاربات المعاني، وبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب، إلى أن قال: غير أني أختار القراءة في ذلك بقراءة من قرأه (يصعد) بتشديد الصاد بغير ألف، بمعنى: يتصعد"(3).

وفي قوله تعالى: [وما كانوا يعرشون](4) قال بعد أن ذكر القراءات الواردة بكسر الراء وضمها:

---

(1) الجامع (97/1).

(2) الأنعام : 125.

(3) الجامع (42/5).

(4) الأعراف : 137.

"وهما لغتان مشهورتان في العرب.. فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب لاتفاق معنى ذلك، وأنهما معروفان من كلام العرب، ثم قال. وهو بيت القصيد. غير أن أحب القراءتين إليّ كسر الراء"(1).

وفي قوله تعالى: [ويهيء لكم من أمركم مرفقا] (2). بفتح الميم وكسر الفاء، وكسر الميم وفتح الفاء، قال: والصواب من القول في ذلك أن يقال: أنهما قراءتان بمعنى واحد... فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن الأمر وإن كان كذلك فإن الذي اختار في قراءة ذلك [مرفقا] بكسر الميم وفتح الفاء(3).

وكذلك عند قوله: [ويلقون فيها تحية وسلما] (4)، بضم الياء مشدودة القاف، وفتح الياء وتخفيف القاف من (يلقون) قال: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار بمعنى واحد، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن أعجب القراءتين إليَّ أن أقرأ بها (يلقون) بفتح الياء وتخفيف القاف"(5). وكذا في قراءتي إثبات الألف وحذفها من قوله تعالى: [يريدون أن يبدلوا كلم الله] (6)، قال: "وهما عندنا قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب وإن كنت إلي قراءته بالألف أميل"(7). فدل هذا على أن هذه الألفاظ لم تدل إلا على الاختيار.

النقض الثالث:

---

(1) الجامع (60/6).

(2) الكهف: 16.

(3) الجامع (262/9).

(4) الفرقان : 75.

(5) الجامع (69/11).

(6) الفتح : 15.

(7) الجامع (106/13).

أن القراءة التي لا يختارها ابن جرير هي صحيحة أيضاً وغير مدفوعة إلا أنها لم تصل لشهرة الأولى عنده فترك اختيارها، وهذا ما صرح به تصريحاً غير مؤول ولا مزعوم..

حيث قال: [قل إن الأمر كله لله] (1). اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق بنصب [كله] وقرأه بعض قراء أهل البصرة برفع [كله] والقراءة التي هي القراءة عندنا النصب في الكل لإجماع أكثر القراء عليه من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ في معنى أو عربية، ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراء، لكانت سواء عندي القراءة بأي ذلك قرئ لاتفاق معاني ذلك بأي وجهيه قرئ"(2).

وقال في موضع آخر: "واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة وبعض العراقيين (أرجه)(3). بغير الهمز وبجر الهاء، وقرأه بعض قراء الكوفيين (أرجه) بترك الهمز وتسكين الهاء.. وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب، وذلك ترك الهمز وجر الهاء، وإن كانت الأخرى جائزة غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب"(4).

وقال فيما ورد من قراءات في قوله تعالى: [أو جذوة من النار](5) بكسر الجيم وفتحها: وهذه اللغات وإن كن مشهورات في كلام العرب فالقراءة بأشهرها أعجب إليَّ، وإن لم أنكر قراءة من قرأ بغير الأشهر منهن"(6). وقال: وقوله: [وجعلنا من بين أيديهم سداً](1)وبالضم قرأ ذلك قراء

---

(1) آل عمران : 154.

(2) الجامع (191/3).

(3) الأعراف : 111.

(4) الجامع (23/6).

(5) القصص :29.

(6) الجامع (87/11).

المدينة والبصرة وبعض الكوفيين، وقرأه بعض المكيين بفتح السين... والضم أعجب إليَّ في ذلك، وإن كانت الأخرى جائزة وصحيحة"(2).

النقض الرابع: دلالة لفظ (عندي) و(عندنا).

ففي هذه الألفاظ دلالة كبيرة على أن ابن جرير الطبري كان يختار للأمة أصح الروايات وأعلاها وأقواها على قدر جهده وطاقته فتراه يقول دائماً: وأعجب القراءتين عندي، وأصح القراءتين عندنا، وليبين رحمه الله أن الروايات الأخرى والتي لم يجر لها اختياراً غير مدفوعة عند غيره إلا أنه اختار الأشهر والمجمع عليه.

كقوله تعالى [فإن الله لا يهدي من يضل] (3)، بعد ذكر القراءات الواردة قال: وهذه القراءة أولى القراءتين عندي بالصواب(4).

النقض الخامس: تذييل المسألة بسبب اختياراته تلك.

فهذا أيضاً مما يدعم مسألتنا هذه فبعد أن يذكر القراءات الواردة في الحرف ثم يختار إحدى الروايتين يذكر سبب ذلك الاختيار، فيقول مثلاً: "غير أني أختار القراءة في ذلك بقراءة.... لكثرة القراءة بها"(5).

وقوله: "غير أن أحب القراءتين إليَّ... لشهرتها في العامة، وكثرة القراءة بها، وأنها أصح اللغتين"(6).

---

(1) يس: 9.

(2) الجامع (182/12).

(3) النحل: 37.

(4) الجامع (139/8).

(5) الجامع (42/5).

(6) المصدر السابق (60/6).

وقال: "والصواب من القراءة في ذلك أنهما قراءتان قد قرأ بهما علماء من القراء غير أني مع ذلك أختار قراءة... لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك"(1).

النقض السادس: أن قضية اختيار القراءات والحكم عليها مطابقة لاختياراته في التفسير:

وهذا أيضاً يعتبر من أقوى الأدلة على أن ابن جرير الطبري لا يريد من قوله: أصوب، وأعجب، وأحب، وأولى، إلا الاختيار فقط دون أن تكون الرواية الأخرى غير صائبة، وغير محبوبة، مما يقتضيه المعنى اللغوي لأول وهلة، فقد وجدت من خلال سبر الكتاب أن تلك الألفاظ هي نفسها يستخدمها ابن جرير الطبري في اختيار الروايات الواردة في تأويل الآيات دون أن تكون الرواية الأخرى مقدوحٌ فيها مثل:

قوله تعالى: [واتخذوا من مقام إبرهم مصلى](2). بعد أن ذكر اختلاف القراء فيها بين كسر الخاء وفتحها، قال: "والصواب من القول في ذلك عندنا (واتخذوا) بكسر الخاء على تأويله الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى"(3).

وبنظرة على المذاهب الأربعة على هذه المسألة يتبين لنا أن قراءة الكسر أفادت وجوب ركعتي الطواف خلف المقام. وهو مذهب الأحناف(4) وقول الشافعية(5). ومن قرأ بفتح الخاء فلا يلزم لمن طاف بالبيت أن يركع ركعتين خلف المقام وإنما هي سنة وهو مذهب الحنابلة(6)، وقول للمالكية(7)، وقول للشافعية(1).

---

(1) جامع البيان (63/10).

(2) البقرة : 125.

(3) الجامع (745/1).

(4) تبيين الحقائق، للزيلعي (18/2).

(5) للغني لابن قدامة (232/2).

(6) للمصدر السابق (232/2).

(7) للمصدر السابق (232/5).

فعلى هذا جاء اختيار ابن جرير الطبري بلفظ "والصواب" فهل يعقل أن تكون المذاهب الأخرى للأئمة الأربعة خطأ؟، فكل ما أراده ابن جرير هو اختيار أحد التفسيرين لثبوت الأدلة عنده، لذا نجده يقول: "عندنا".

وفي قوله تعالى: [الله يستهزئ بهم ويمدهم](2). فبعد أن بيَّن اختلاف أهل التأويل في قوله: [ويمدهم] بمعنى: يملي لهم وهو المروي عن ابن عباس، أو بمعنى: يزيدهم وهو المروي عن مجاهد، قال: "وأولى هذه الأقوال بالصواب في قوله: [ويمدهم] أن يكون بمعنى: يزيدهم"(3).

فقوله رحمه الله: "أولى هذه الأقوال بالصواب" إنما هو اختيار منه لرواية مجاهد، لا أن الرواية الأخرى وهي المروية عن ابن عباس خطأ، كما يوهم لفظ "الصواب" لأول وهلة من الناحية اللغوية.

النقض السابع: أن الاختيارات كانت دأب العلماء السابقين.

فقد وجدت نحواً من خمسين قراءة ورواية مطعون فيها بين كتب التفسير وعلوم القرآن والقراءات لم يُنص فيها على أن ابن جرير الطبري أحد الطاعنين لا بإشارة ولا عبارة(4).

فقد علم القوم أن ابن جرير إنما يختار كدأب علماء القراءات في الصدر الأول ففرق بين الاختيار والطعن.. لذا نجد الطاهر بن عاشور(5) يقول: "... على أن كثيراً من العلماء كان لا يرى مانعاً من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري ... وقد سُئل ابن رشد(6) عما يقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم: هذه

---

(1) المصدر السابق (232/5).

(2) البقرة :15.

(3) الجامع (195/1).

(4) سيأتي قريباً اتهام ابن جرير الطبري طعنه في حرف ابن عامر (وكذلك زين).

(5) محمد الطاهر بن عاشور المفسر شيخ جامع الزيتونة ، مات سنة 1393هـ ، الأعلام للزركلي 174/6.

(6) أبو الوليد محمد بن أحمد شيخ المالكية ، مات سنة 594هـ. السير 451/15.

القراءة أحسن، أذلك صحيح أم لا؟ فأجاب: أما "ما سألت عنه.... فلا ينكر ذلك"(1).

لذا نجد أن ابن جرير الطبري ينص بما لا يدع مجالاً لشاكٍ أن يظن به هذا الظن السيء عندما قال مصرحاً في كتابه "كتاب القراءات" وأنه لا يخطيء القراءات:

"كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ρ لأمته من الأحرف السعة التي أذن الله سبحانه وتعالى له، ولهم أن يقرأوا بها القرآن فليس لنا أن نخطيء من قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف"(2). بل إن ابن جرير الطبري نص على أنه لا يقرأ بالرواية التي تخالف المصحف ويتوقف عن الكلام عليها فيقول: "إن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه"(3).

النقض الثامن: قصة عمر وهشام ابن حكيم رضي الله عنهما:

إذ أن هشام بن حكيم τ عندما صوَّب ρ قراءته وبنفس هذه الألفاظ التي استخدمها ابن جرير الطبري بقوله : "أصبت" لم يعب هشام على عمر وقال له: إذن قراءتك خطأ بل انتظر حتى صوَّب ρ قراءة عمر رضي الله عنهما.

وهذا ρ يقول في موطن آخر مستخدماً نفس الألفاظ: "ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه"(4)، فهل هذا يفيد أن بقية الأدعية غير معتبرة؟ كلا..

وقال عامر بن سعد(5) عن أبيه قال: أعطى رسول الله ρ رهطاً وأنا جالس فيهم قال: "فترك

---

(1) التحرير والتنوير (62/1).

(2) نقل هذا النص عن ابن جرير الطبري مكي بن أبي طالب في الإبانة ص: 60.

(3) المصدر السابق ص60.

(4) شرح صحيح البخاري لابن حجر ،كتاب الأذان، رقم الحديث 835 414/2 ..

(5) انظر الإصابة لابن حجر ، 470/3.

رسول الله ρ رجلاً لم يعطه وهو أعجبهم إليّ..."[1].

فهل أفاد هذا النص أن بقية الرهط عند هذا الصحابي ليسوا أكفاء؟

القسم الثاني من الألفاظ التي حكم بها ابن جرير الطبري على الروايات:

وجاءت هذه الألفاظ على النحو التالي:

(غير جائز القراءة بها)، (حرمة القراءة بها)، (لا أستجيز القراءة بها)، (قراءة غير حميدة)، (محظورة غير جائزة)، (خطأ القراءة بها)، (منع القراءة بها)، (لا يصلح القراءة بها)..

وهذا القسم يعتبر أشد ألفاظاً، وأقوى في الحكم على الروايات عند ابن جرير الطبري، وهو الأشد على نفوس الذين اتهموا ابن جرير بأنه يطعن في القراءات، فكيف يحكم على تلك الروايات بحرمة القراءة بها، وأنها محظورة ونحن نقرأ بها اليوم؟

وهذا أقوى ما احتج به هؤلاء، والحق أن حجتهم داحضة؛ إذ أنهم اكتفوا بدلالة ظاهر هذه الألفاظ، دون معرفة الأسباب الكامنة التي دعت ابن جرير إطلاق هذه الألفاظ فبتوفيق الله عز وجل وعند البحث والتأمل وجدت أن هذا القسم من الألفاظ لا يستخدمه ابن جرير الطبري إلا لنوع خاص من الروايات. غفل عنه أصحاب الظاهر واختلط عليهم الأمر. وهذا النوع من الروايات هو: القراءات الشاذة.

ولعل سائل يسأل: ما بال ابن جرير الطبري لا يستجيز بل ويحرم قراءة بعض الأحرف المنسوبة ليعقوب أو حمزة أو ابن عامر أو حفص وهي ليست قراءات شاذة على ما وصفت لنا بأن هذه الألفاظ مخصوصة بالشاذ بل هي قراءات عشرية مقروءة اليوم وننظر إليها في الشاطبية والطيبة ونقرأ بها وتناقلتها كتب الأمة جيلاً بعد جيل..؟

قلت: هذا رأس الأمر، وبه ينكشف الغطاء، ويزول الارتياب، ويتضح الحق بإذن الله،

---

[1] شرح صحيح البخاري لابن حجر باب كتاب الزكاة (1478). 429/3.

فالمسألة هنا منحصرة في سؤالين: ما هو الشاذ الذي عناه ابن جرير واستخدم من أجله تلك الألفاظ القادحة؟ وما هو الشاذ الذي علمناه نحن؟

فالشاذ الذي نعرفه ونفهمه اليوم: كل رواية أو قراءة لم تحوها دفتا الشاطبية وطيبة النشر، أو غيرهما من الكتب بفقدها أحد شروط القراءة الصحيحة، نطلق عليها شاذة. فعلى هذا الفهم منا ألزمنا ابن جرير الطبري ما لم يلزمه، إذ أننا قمنا بالحكم على ابن جرير من خلال الشاطبية وطيبة النشر، فكل قراءة يحكم عليها ابن جرير بالشذوذ أو الضعف، ننظر في الشاطبية والطيبة فإن كانت غير واردة فيهما قلنا: صدق ابن جرير الطبري هي شاذة، وإن كانت مما حوتهما دفتا الشاطبية وطيبة النشر قلنا: طعن ابن جرير في قراءة فلان.

بينما ابن جرير لا يدري الشاطبية في القراءات السبع ولا طيبة النشر، فبأي حق نحصر القراءات في هؤلاء القراء الذين وردت أسماءهم في الشاطبية والطيبة ثم نحكم عليه بأنه طعن في القراءات، فنحن ننظر من خلال وضعٍ استقرت فيه القراءات وثبتت عندنا ولا مجال لأحد أن يتكلم أو يزيد أو ينقص أو يمحص، بينما لو نظرنا إلى عصر ابن جرير الطبري لم تكن القراءات مستقرة بعد وكان الوقت آنذاك وقت تمحيص للقراءات وبيان السقيم من الصحيح فعلى أيدي أولئك وتمحيصهم استقرت القراءات عندنا على أرض صلبة، لا يخشى منها ضعف وقد وصفت لك في مقدمة البحث أوضاع القراءات في زمن ابن جرير، وما آلت إليه من الضعف والهوان، حتى إن الناس قرأت بالشواذ، وبما لا يصح، لكثرة القراء والقراءات، فكانت كبحر متلاطم مما حدا بابن جرير الطبري وغيره من الأئمة الثقات اختيار واصطفاء أشهر الروايات وأصحها، فاختار ابن جرير وَحْدَهُ خمسة وعشرين قارئاً، فكم كان عدد القراء الذين لم يجري لهم اختياراً؟ وكم كان عدد القراء الذين اختارهم غيره من علماء عصره.

وثمة مسألة أخرى: وهي كيف نظن أن هؤلاء السبعة أو العشرة كانت لهم هذه الشهرة في زمن ابن جرير حتى نحكم عليه بالطعن في أحدهم، هذا لا يدعيه أحد، إذ يوجد من القراء من هو

أعلى رتبة من هؤلاء السبعة أو العشرة في عصره فالقراءات السبع لم تكن متميزة عن غيرها إلا في بداية القرن الرابع جمعها أبو بكر ابن مجاهد، ولم يكن متسع الرواية والرحلة كغيره ، ثم ألحق المحققون بهؤلاء السبعة ثلاثة وهم: يعقوب، وخلف، وأبو جعفر؛ لأنها لا تخالف رسم المصحف، فابن عامر أو حمزة أو عاصم ليس لهم أي ميزة عند ابن جرير الطبري فهم كغيرهم ممن اشتهر بأمصار المسلمين بإسناد القراءة، وإنما ذاعت شهرتهم حينما اختار ابن مجاهد قراءتهم في كتاب السبعة، وكانت وفاة ابن مجاهد بعد ابن جرير بأربعة عشر عاماً..

لذا نجد ابن جرير الطبري لا يقول: وقرأ حمزة كذا.. وقرأ الكسائي كذا.. وقرأ أبو جعفر كذا.. بل يقول: قرأ أهل الحجاز بكذا.. وقرأ عامة قراء الكوفة بكذا.. وقرأ عُظْم قراء المدينة والحجاز والكوفة بكذا.. وقرا عُظْم قراء البصرة والشام بكذا.. ولا يذكر أسماء القراء إلا نادراً وقبل أن أبين لك معنى الشذوذ عند ابن جرير اذكر بعض الأمثلة التي توضح التباين الكبير بين عصرنا وعصره بين زمن الاستقرار وزمن الاختيار والتمحيص..

ففي قوله تعالى: [لمن أراد أن يتم الرضاعة] (1). ذكر فيها قراءتان في (يتم) بالياء ونصب (الرضاعة) وهي قراءة عامة أهل المدينة والعراق والشام، ثم ذكر رواية أخرى عند أهل الحجاز بالتاء ورفع (الرضاعة)، وهذه الرواية لا نجدها اليوم بين دفتي الشاطبية ولا طيبة النشر، بينما كانت مقروءة في زمنه. ففي هذا المثال دلالة على أن حكم ابن جرير للروايات يجب أن لا نخضعه لحكمنا.

وفي قوله تعالى: [هذا صرط علي مستقيم] (2)، ففي قراءة كسر اللام ورفع الياء مشددة منونة في لفظ (على) ذكر أنها قراءة ابن سيرين(3)، وقتادة، وفي طيبة النشر قراءة يعقوب، فدل هذا على أن هؤلاء القراء العشرة المشهورين عندنا لم تكن لهم تلك الشهرة عند ابن جرير الطبري فهم

---

(1) البقرة : 233.

(2) الحجر : 41.

(3) محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة، مات سنة 110هـ ، غاية النهاية 151/2.

كغيرهم.. إلى غير ذلك من الأمثلة، التي تدل تارة على كثرة الروايات عن الإمام الواحد، ولا نعرف إلا رواية عنه، وتارة رواية تكون شاذة عنده، وعندنا صحيحة، أو العكس.

ما الشذوذ عند ابن جرير الطبري؟

إن معرفة اعتبار الشاذ في القراءات عند ابن جرير الطبري يعتبر حجر الزاوية الذي من خلاله تنجلي شبهة قدح ابن جرير الطبري في القراءات وأنه بريء من هذه التهمة، إذ أنه هو الناصح المشفق على هذا العلم تمحيصاً وتدقيقاً واختياراً، فكان جزاؤه أن اتهم بالطعن فيها، وبحمد الله، وتوفيق منه، تتبعت الأحوال التي دعت ابن جرير الطبري لا يجيز القراءة ببعض الأحرف، ويمنع القراءة بها، بل ويحرمها ويحكم عليها بالشذوذ، ومنها ما هو مقروء اليوم، ونجده في الشاطبية والطيبة فوجدت أن تلك الألفاظ قد نزلت منزلها، ووقعت موقعها، ولو كنا مكانه لم يكن يسعنا في الحكم على تلك الروايات إلا بهذه الألفاظ أو أشد منها.

فالشاذ من الروايات عند الطبري هو:

كل رواية انفرد بها أحد القراء أو كل رواية لم تبلغه، أو خالفت خط مصاحف المسلمين، أو بُنِيَتْ على خطأ، فهي القراءة الشاذة التي لا يستجيز ابن جرير الطبري القراءة بها. فعلى هذا التقعيد وهذا التمحيص والتدقيق في اختياره للروايات للأمة، حكم ابن جرير على ما وصل إليه من القراءات، ولعل الأوضاع التي وصلت إليها حال القراءات في عهده جعلته يشدد في قبول الروايات، وإليك تفصيل تلك الأحوال الأربعة:

الحالة الأولى: رواية المنفرد من القراء:

أخضع ابن جرير الطبري هذه الحالة لقاعدة مضى عليها الأوائل من علماء القراءات؛ وهي الأخذ بما اجتمع عليه أكثر القراء، وترك الشاذ.

قال الإمام نافع: "فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذت، وما شذَّ فيه واحد تركته،

حتى أَلَّفْتُ هذه القراءة في هذه الحروف التي اجتمعوا عليها"(1).

وقال الإمام ابن مجاهد: "ولا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية، أو مما قرأ به قارئ غير مجمع عليه"(2).

وقال مكي بن أبي طالب: "... وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختيارهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه، والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، يوجب الاختيار"(3). وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين(4). والسبب الذي جعل الطبري يحكم بالشذوذ على رواية المنفرد ، ولا يجيز لأحد قراءتها أن رواية المنفرد عنده مظنة للخطأ والسهو، وأنها آراء وأقوال شاذة ولا ينبغي أن يعترض بالشاذ على المجمع عليه وإن كان لبعضها وجه معتبر. وعلى هذا التأصيل يتبين لنا على وجه القطع والتحقيق أن الذين اتهموا ابن جرير الطبري بالطعن في القراءات قد غفلوا عما التزم به ابن جرير الطبري في حكمه على الروايات من ضوابط لا يحيد عنها، فقالوا على ابن جرير بغير علم. ومثل ابن جرير في تعامله مع الروايات كرجل أراد الحج فقيل له: هذان طريقان يوصلانك إلى مكة فنظر فإذا أحدهما لا يسلكه إلا الرجل والرجلان، والآخر عليه فئام من الناس قد امتلأ بهم الطريق، فأيهما تسلك وتطمئن إليه نفسك؟ وإن كان الآخر يوصله أيضاً. ففي قوله تعالى: [سواءً العاكف فيه والباد] (5) قال ابن جرير: "فإن قراء الأمصار على رفع (سواء)... وقد ذكر عن بعض

---

(1) كتاب السبعة لابن مجاهد ، ص: 62، جمال القراء، للسخاوي (210/2).

(2) المصدر السابق، ص: 87.

(3) الإبانة 100

(4) المصدر السابق 101

(5) الحج: 25.

القراء أنه قرأه (سواءً) نصباً"(1). فقوله: "قراء الأمصار" فيه دلالة تتبعه للمشهور من الروايات، وفيه دلالة على رفض الرواية المنفردة وهي نصب (سواء) وهي قراءة عاصم فيما رواه حفص عنه(2)، انفرد بها عن بقية رواة القراء العشرة عندنا، وأما عند ابن جرير الطبري فهي انفراد عن بعض القراء، والبعض في اللغة يزيد عن الثلاثة.. فانظر ـ رحمك الله ـ ترك رواية البعض والتزم رواية قراء الأمصار فقال عن نصب (سواء) وإذا كان له وجه في العربية، فقراءة لا أستجيز القراءة بها لإجماع الحجة من القراء على خلافه"(3). فيأتي بعد ذلك من لا خبرة له بمنهج ابن جرير ولا بعلم القراءات فيقول: طعن ابن جرير الطبري في رواية حفص لأنه نظر في الشاطبية وطيبة النشر فوجد أن حفصاً قرأ بالنصب فألزم ابن جرير ما لا يلزم.. ولعل سائلاً يسأل: ما بال ابن جرير الطبري يحكم على قراءة الياء(4) من قوله تعالى:

[أم يقولون](5). بالشذوذ، ونحن نجد في الشاطبية والطيبة أن الذين قرأوا بالتاء أربعة قراء وراويان. والذين قرأوا بالياء أربعة قراء أيضاً وراويان فالكفتان متوازنتان وقد وصفت لنا أنه يتتبع ما عليه الجماعة فيما قرأوا؟

قلت: هذا نظرٌ خاطئ؛ لأنه ما زلنا ننظر من خلال الشاطبية والطيبة ونلزم ابن جرير ما لا يلزم، فلسنا نحن بالذين نحكم على شهرة الرواية، أو أنها أقل شهرة من خلال الشاطبية وطيبة النشر فلا علم لنا بالمشهور منها والأقل شهرة وأما ابن جرير الطبري هو الذي عاصر تلك الروايات وعلم أن قراءة (التاء) هي الأشهر والأكثر قراءة في الأمصار، وأما رواية (الياء) فقلة القارئين لها في أمصار

---

(1) الجامع 10-182.

(2) التيسير 128.

(3) جامع البيان (198/10).

(4) للمصدر السابق (796/1).

(5) البقرة :140.

المسلمين جعل ابن جرير الطبري يحكم بشذوذها وعدم جوازها، فالأخذ بالأشهر وترك الانفراد كان من سمات ذلك العصر.. وهو الذي لم تزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار، باجتناب الشاذ واتباع القراءة المشهورة، لذا نجده يقول في مواضع كثيرة: "... لأن ذلك هو القراءة المعروفة في العامة، والأخرى شاذة قليل من قرأ بها"(1).

وقال: "... ولست للقراءة به مستجيزاً، وإن كان له في التأويل العربية وجه مفهوم لاتفاق الحجة من القراء على خلافه، فغير جائز لأحد الاعتراض عليهم فيما نقلوه مجمعين عليه"(2).

وفي قوله تعالى: [وقاتلوا وقتلوا](3). قال عن قراءة (قتلوا) بالتشديد للشامي وابن كثير أنها شاذة ثم قال عن قراءة الباقين: والقراءة التي لا أستجيز أن أعدوها إحدى هاتين القراءتين وهي: (وقاتلوا وقتلوا) بالتخفيف أو (قتلوا وقاتلوا) لأنها القراءة المنقولة نقل وراثة وما عداهما فشاذ، وبأي هاتين القراءتين التي ذكرت أني لا أستجيز أن أعدوهما قرأ قارئ فمصيب في ذلك الصواب من القراءة، لاستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قراء الإسلام مع اتفاق معنييهما"(4).

وقال في قراءة: [إن الله يبشرك](5) بكسر (إن) وهي قراءة ابن عامر وحمزة أنها شاذة، ثم قال عن قراءة فتح (أن).. هو القراءة المستفيضة في قراءة أمصار الإسلام، ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجيء مجيء الحجة"(6).

---

(1) جامع البيان (11/8).

(2) جامع البيان 84/2

(3) آل عمران : 195.

(4) جامع البيان (287/3).

(5) آل عمران :39

(6) جامع البيان (341/3).

وعند قوله تعالى: [والله أعلم بما وضعت] (1). جعل ابن جرير قراءة ابن عامر وشعبة ويعقوب بسكون العين وضم التاء شاذة، وقال عن قراءة فتح العين وإسكان التاء: "وأولى القراءتين بالصواب ما نقلته الحجة مستفيضة فيها قراءته بها لا يتدافعون صحتها.. ولا يعترض بالشاذ عنها عليها"(2).

وفي قوله تعالى: [إن الله ربي وربكم] (3). أورد ابن جرير ـ رحمه الله ـ قراءة فتح (أن) وهي قراءة عندنا شاذة لأنها ليست في الشاطبية ولا طيبة النشر، بل ولا في الأربع الزائدة على العشر، ولم يذكرها تلميذه ابن مجاهد في كتابه السبعة(4)، وعلى رغم ذلك كانت مقروءة عند ابن جرير الطبري ومما وصل إليه من الروايات، وأنها قراءة بعض الأمصار، فحكم عليها بالشذوذ، وقال: وما انفرد به المنفرد فرأي، ولا يعترض بالرأي على الحجة، ثم قال عن القراءة الأخرى والتي نجدها في الشاطبية وطيبة النشر: أنها صواب لإجماع الحجة من القراء على صحة ذلك، وما اجتمعت عليه فحجة(5). وهنا لا بد من وقفة نبين فيها الخطأ الذي يقع فيه من يتهم الطبري بالطعن في القراءات، فهذه الرواية عندما ردها ابن جرير قلنا صدق؛ لأننا لم نجدها بين دفتي الشاطبية والطيبة، ورضينا بحكمه، وعندما رد القراءات في الأمثلة السابقة قلنا طعن ابن جرير فيها؛ لأننا وجدنا أن حمزة وابن عامر وشعبة أحد الذين قرأوا بها فهؤلاء من العشرة المشهورين عندنا وأن هذه رواياتهم مما حوتها الشاطبية وطيبة النشر فلم نقبل حكمه عليها بالشذوذ.. فهذا هو الخطأ أننا جعلنا هؤلاء القراء العشرة مشهورين عند ابن جرير الطبري لا غير، بينما هم بعض القراء الذين ليس لهم أي ميزه عنده تفضلهم عن بقية قراء الأمصار، وإنما جاءت شهرتهم وتميزوا عن غيرهم بعد وفاة ابن جرير الطبري، فابن

---

(1) آل عمران : 36

(2) جامع البيان (322/3).

(3) آل عمران :51.

(4) السبعة لابن مجاهد، ص: 207.

(5) جامع البيان (385/3).

جرير يتعامل مع الروايات من حيث الشهرة والصحة والاستفاضة، ولا يتعامل في أحكامه على الروايات مع الأسماء وشهرتها..

فما إن ينفرد أحدهم برواية تجده يقول: "والصواب في ذلك قراءة من قرأ..... لإجماع الحجة على القراءة بها ورفض ما خالفها، ولا يعترض عليها بمن يجوز عليه الخطأ والسهو"(1).

ويقول: "فإن الذي اختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره... لإجماع القراء على ذلك، وشذوذ من قرأ بذلك... ولا يعترض بالشاذ على الحجة"(2).

ويقول: "وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة من قرأ.... لإجماع قراء الأمصار عليها، وأن ما استفاضت به القراءة عنهم فحجة لا يجوز خلافها، وما انفرد به الواحد فجائز فيه الخطأ والسهو"(3).

ولعل سائلاً يقول: قد وجدنا روايات انفرد بها بعض القراء وأخذ بها الطبري ولم يردها كقراءة أبي عمرٍ في قوله تعالى : [سيقولون لله](4)، وفي قوله تعالى:[وإذ وعدنا موسى] (5)كذا غيره من القراء، وقد وصفت لنا أنه لا يأخذ بالمنفرد من الروايات، قلت: إن ما وجدتموه من الانفراد لأبي عمرو في هاتين الروايتين وغيره من القراء مما ستجدونه في كتابه "جامع البيان" إنما وقع لكم من خلال نظركم في الشاطبية وطيبة النشر بأن أبا عمرٍ انفرد بهاتين الروايتين عن بقية العشرة، بينما لو أمعنا النظر قليلاً لوجدنا أن هاتين الروايتين لأبي عمر مستفيضتان ذائعتان بين قراء الأمصار في زمن ابن جرير الطبري، حيث قال في حرف: [سيقولون لله] والصواب أنهما قراءتان قد قرأ بهما علماء

---

(1) جامع البيان (185/7).

(2) المصدر السابق (179/3).

(3) المصدر السابق (242/4).

(4) البقرة :51.

(5) المؤمنون: 87-89.

من القراء، متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، غير أني مع ذلك أختار قراءة ذلك بغير ألف لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك سوى خط مصحف أهل البصرة"(1). وقال عن حرف: [وإذ وعدنا موسى] والصواب عندنا في ذلك من القول أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة وقرأت بهما القراء وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى. (2) فالشاهد قوله: قد قرأ بهما علماء القراء وقوله: قد جاءت بهما الأمة. وحتى نؤكد ذلك نقارن بين ألفاظ الشاذ عنده وألفاظ الرواية المشهورة، ففي الشاذ عنده تارة يقول:

- "بصيغة التمريض" وقد ذكر عن بعض قراء.
- و"مصرحاً" ولا يعترض بالشاذ على الجماعة.
- وكذلك ما انفرد به المنفرد فرأيٌ.
- " وتارة مبيناً سبب الرد" ولا يعترض بمن يجوز عليه الخطأ والسهو.

وفي الروايات المشهورة يقول: قرأت بهما علماء الأمة وتارة جاءت بهما الأمة، وعلى هذا فالطبري هو الذي يحدد لنا المشهور من الروايات والشاذ من خلال معايشته لتلك الحروف وليس نحن من خلال معايشتنا للشاطبية وطية النشر!!!

الحالة الثانية: عدم معرفته بقراءة ذلك الحرف:

فعدم بلوغ ذلك الحرف لابن جرير الطبري من أقوى الأدلة على كثرة الروايات وكثرة القراء في زمنه، فكون ابن جرير الطبري يرد الرواية لسبب من الأسباب لا يعد قدحاً وطعناً فيه أو في الرواية لأنها قد تكون صحيحة ثابتة عند غيره من العلماء لذلك تجده دائماً يقول: "والصواب عندي، وعندنا.. ففي قوله تعالى: [ربنا بعِّد بين أسفارنا] (3). قال: "اختلف القراء في قوله تعالى: [ربنا بعِّد

---

(1) جامع البيان (63/10).

(2) المصدر السابق 399/1.

(3) المؤمنون: 89-89.

]فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة على وجه الدعاء والمسألة بالألف، وقرأ ذلك بعض أهل مكة والبصرة بتشديد العين على الدعاء أيضاً، وذكر عن المتقدمين أنه كان يقرؤه (باعَدَ) على وجه الخبر.. وحكي عن آخر قرأه (بَعَّدَ) على وجه الخبر أيضاً".. فنلاحظ هنا أن ابن جرير قد صدَّر كلامه بالروايتين المشهورتين (بَعِّد) وهي قراءة ابن كثير والبصري وهشام و(باعِدْ) وهي قراءة الباقين من العشرة إلا يعقوب فحكم عليها بقوله: "والصواب عندنا.." ثم علل فقال: "لأنها القراءتان المعروفتان في قراءة الأمصار".. ثم قال عن قراءة (باعَدَ) ـ وهي عندنا قراءة يعقوب أحد القراء العشرة:وقراءة (بَعَّدَ) هي قراءة ليست من الأربع عشر بل فوقها ـ : "وما عداهما فغير معروف فيهم"(1). فالشاهد: أن قراءة يعقوب لا يعرفها ابن جرير الطبري أنها من قراءة أهل الأمصار، ولم تصل إليه الرواية بذلك، وهذا لا يعد طعناً في الرواية لأنها معروفة عند غيره ثابتة، كما أنه لا يعد طعناً في ابن جرير لأنه اجتهد في تمحيص وتوثيق القراءات للأمة آخذاً على نفسه أن لا يحكم على شيء من القراءات أنه من كتاب الله إلا بالدليل القاطع للعذر، فأين وجه المأخذ على مجتهد؟ وحتى نأكد هذه المسألة أقصد – عدم معرفة ابن جرير لبعض الروايات وأنها لم تصله وأن حكمه عليها صحيح بالنسبة له أذكر المثال التالي:

ففي قوله تعالى: [فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة](2). حيث اتفق قراء الأمصار على قراءة النصب في (فوحدة)، نجد ابن جرير الطبري لم يذكر هنا كعادته اختلافاً لأهل الأمصار في هذا الحرف ومضى في تأويله على المجمع عليه بين القراء وهو النصب، ثم لما كانت اللغة يجوز فيها الرفع مع صحة المعنى قال ابن جرير: "ولو كانت القراءة جاءت في ذلك بالرفع كان جائزاً بمعنى: فواحدة كافية أو فواحدة مجزئة"(3). ثم استدل على صحة هذا الوجه بموضع آخر من كتاب الله

---

(1) جامع البيان (104/12).

(2) النساء : 3.

(3) جامع البيان (316/3).

فقال: "كما قال جل ثناؤه [فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان][1]. فموضع الشاهد: أن وجه الرفع هي قراءة أبي جعفر[2] أحد القراء العشرة فلم يعلمه ابن جرير الطبري ولم يصل إليه لا بخبر صحيح ولا سقيم حتى يقول كعادته: وقرأ بعضهم. مشيراً لوجه الرفع. فدل هذا على صحة ما ذكرنا.

وفي قوله تعالى: [لو تسوى بهم الأرض][3]. بعد أن ذكر القراءات الواردة في [تسوى][4]. لقراء الأمصار، لم يذكر قراءة ابن عامر كعادته بقوله: وقرأ أهل الشام، والتي وافقت رواية أهل المدينة (بتشديد السين والواو) فدل هذا على أنها وصلت إليه عن أهل الحجاز ومكة والمدينة، ولم تصل روايتها من طريق الشاميين. ومن الروايات التي رواها ابن جرير الطبري ولم يجز لأحد قراءتها، قراءة ابن عامر من قوله تعالى: [وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولدهم شركاؤهم][5] بضم زاي [زين] ورفع [قتل]، ونصب [أولدهم]، وخفض [شركائهم].. وهي مما استدل به الذين أوضعوا خلال الناس بأن ابن جرير الطبري يطعن في القراءات، وعند البحث في أسباب منع ابن جرير الطبري من قراءة هذه الرواية وجدت وبحمد الله ما يثبت براءة الإمام ابن جرير الطبري، وذلك من خلال اعتبارين:

الاعتبار الأول: السند وصحته.

حيث توصل ابن جرير الطبري من خلال تمحيصه للقراءات والقراء أن قراءة المغيرة بن أبي شهاب المخزومي[6]. وهو شيخ ابن عامر. على عثمان τ وأنه τ أقرأه القراء، فهذا غير معروف عن

---

[1] البقرة : 282 .

[2] طيبة النشر ص: 69.

[3] النساء : 42.

[4] جامع البيان (131/3).

[5] الأنعام: 137.

[6] الشامي، أخذ عن عثمان ، مات سنة 91هـ . غاية النهاية 305/2.

عثمان، ولا يُعلم أن أحداً ادَّعى ذلك، وأن عثمان τ عنه إنما ورد عنه في حروف القرآن الشيء اليسير فضلاً عن أن ينتصب للإقراء، وأن عدم مشاركة المغيرة في القراءة على عثمان رضي الله عنه والحكاية عنه أحدٌ من المسلمين أبينُ الدليل على أن إضافة قراءة ابن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب ثم إلى أن أخذها المغيرة عن عثمان قراءةٌ زعمٌ باطلٌ. هذا من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى أن الذي حكى ذلك - أعني قراءة المغيرة على عثمان - إنما هو رجل مجهول من أهل الشام يقال له: عراك بن خالد المري(1) لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، ولا يعرفه أهل الآثار(2).

الاعتبار الثاني: أن ما وصل لابن جرير من حروف الشاميين كان منسوباً لجمهور القراء منهم وليس لأحدهم منفرداً.

حيث صرَّح ابن جرير الطبري أن الرواية التي وصلت إليه بحروف الشاميين نسبها عبد الله بن عامر إلى أنها حروف أهل الشام، ولم يضفها إلى أحدٍ منهم بعينه(3). فالشاهد على هذا الاعتبار: أن كل رواية ينفرد بها ابن عامر أو غيره من قراء الشام عن حروف أهل الشام فإنها تعتبر شاذة عند ابن جرير الطبري؛ لأن الذي وصل إليه من رواية الشاميين ما عليه جمهورهم لا لآحادهم. لذا قال ابن جرير عند تعليله عدم استجازة القراءة برواية ابن عامر في هذه الحرف: وإنما قلت: لا أستجيز القراءة بغيرها - أي رواية الجمهور - لإجماع الحجة من القراء عليه(4). فعلى هذين الاعتبارين يتبين لك أن السند غير صحيح عند ابن جرير الطبري، وأن هذه رواية انفرد بها ابن عامر عن قراء أهل الشام،

---

(1) شيخ أهل دمشق أخذ عن الذماري ، مات قبل المائتين ، المصدر السابق 511/1 .

(2) انظر: بتصرف جمال القراء لأبي الحسن السخاوي، فيما نقله عن ابن جرير الطبري نصاً من كتابه المفقود "الجامع في القراءات"432-433.

(3) المصدر السابق.

(4) جامع البيان (58/5).

وقد علمت من منهج ابن جرير الطبري أنه لا يأخذ بالمنفرد من الروايات، فبأي وجهٍ نتهم الطبري بأنه يطعن في القراءات؟ قلت: ورد ابن جرير لهذه الرواية لا يقدح فيه، ولا في رواية ابن عامر، فإذا لم يبلغه قراءة المغيرة على عثمان رضي الله عنه، فقد ثبت ذلك عند علماء آخرين بل وزادوا على المغيرة كلاً من أبي عبد الرحمن السلمي(1)، وأبي الأسود الدؤلي(2)، وزر بن حبيش، وأنهم قرأوا على عثمان رضي الله عنه وأنه علمهم القرآن. كما أنه إذا لم تبلغه رواية ابن عامر فقد صحت وثبتت عند علماء آخرين فهذا جهده رحمه الله في تمحيص واختيار القراءات على شروط وضوابط ضاقت عنها رواية ابن عامر هذه.

وإذا لم يعرف عراك بن خالد فلا يضره ذلك، وقد عرفه هشام(3). ولم يكن ابن جرير الطبري في تمحيصه للروايات بدعاً من علماء عصره، أو من سبقه، حيث كان تمحيص الروايات وأصحابها دأب علماء تلك العصور المتقدمة.

فهذا أبو بكر بن عياش يقول: قراءة حمزة بدعة.

وقال الإمام السخاوي: وأما قول أبي بكر: "قراءة حمزة بدعة" فذلك مما لا يضر، ولا يعد طعناً... ولم يكن أبو بكر يعرف غير قراءة عاصم، فلما سمع ما لم يعرفه أنكره وسماه بدعة(4). وهذا ابن مجاهد شيخ الصنعة يقول: كلهم قرأ [فما استطعوا] بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ: [فما اسطاعوا] يريد: [فما استطاعوا] ثم يدغم التاء في الطاء وهذا غير جائز(5) . وذلك لأنه لم تبلغه هذه الرواية.

---

(1) مقرئ الكوفة من أولاد الصحابة عرض على عثمان τ مات سنة 73هـ . السير 249/5.

(2) ولد في أيام النبوة قرأ على عثمان τ مات سنة 69هـ ، السيرة 115/5 .

(3) هشام بن عمار السلمي أحد الرواة الذين نقلت عنهم قراءة ابن عامر ، مات سنة 245هـ غاية النهاية 354/2.

(4) جمال القراء ، 256/1.

(5) كتاب السبعة، ص: 401.

الحالة الثالثة: مخالفة الرواية لخط المصحف:

ففي قوله تعالى: [ولا يأتل أولوا الفضل منكم] قال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله: [ولا يأتل]، فقرأته عامة قراء الأمصار: [ولا يأتل].. سوى أبي جعفر وزيد بن أسلم(1)، فإنه ذكر عنهما أنهما قرآ: (ولا يتأل)... والصواب من القراءة في ذلك عندي من قرأ: [ولا يأتل].. وذلك أن ذلك في خط المصحف كذلك والقراءة الأخرى مخالفة خط المصحف، فاتباع المصحف مع قراءة جماعة القراء، وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله(2).

وفي قوله تعالى: [لم يتسنه]بعد أن ذكر وجهي القراءة من حذف الهاء وإثباتها في الوصل قال: والصواب من القراءة عندي في ذلك، إثبات الهاء في الوصل والوقف؛ لأنها مثبتة في مصحف المسلمين(3).

الحالة الرابعة: أن تكون الرواية عند بلوغها لابن جرير الطبري قد اقترنت بما لا يصح عنده:

ففي قوله تعالى: [شهد الله أنه لا إله إلا هو..] (4). و[إن الدين عند الله الإسلم](5). فبعد أن ذكر قراءة الجمهور بفتح ألف (أنه) وكسرها في (إن)، نراه يُخَطِّئ قراءة الكسائي بفتح ألف (أنه) و(أن) بل ويراها خارجة عن قراءة أهل الإسلام؛ وذلك لأن هذه الرواية عندما بلغت ابن جرير اقترنت بحجة وخبر لم يصح عنده، فقال: واحتج في ذلك بأن ابن عباس قرأ (أنه) بكسر (إن) الأولى، وفتح (أن) الثانية... وأن ابن مسعود قرأ بفتح (أن) وكسر (إن) من [إن الدين]... فزعم أنه أراد بقراءته إياهما بالفتح جمع قراءة ابن عباس وابن مسعود، فخالف بقراءته ما قرأ من ذلك جميع

---

(1) أبو عبد الله العدوي، والده مولى عمر τ مات سنة 136هـ، السير 124/6.

(2) جامع البيان (135/10).

(3) المصدر السابق (52/3).

(4) آل عمران: 18.

(5) آل عمران: 19.

قراء أهل الإسلام... بدعوى تأويل على ابن عباس وابن مسعود زعم أنهما قالاه وقرآ به، وغير معلوم ما ادعى عليهما برواية صحيحة ولا سقيمة(1).

وفي قوله تعالى: [فيومئذٍ لا يعذب عذابه أحد] [ولا يوثق وثاقه أحد](2). فبعد أن ذكر ما أجمعت عليه القراء في جميع الأمصار على كسر الذال من [يعذب] والثاء من [يوثق] استبعد قراءة الكسائي؛ لأن هذه الرواية عندما وصلت لابن جرير اقترنت بخبر لم يصح عنده؛ وذلك لأن الكسائي اعتلَّ في قراءته تلك أنها قراءة النبي ρ، فساق ابن جرير إسناده الموصل لهذا الحرف عن النبي ρ فحكم عليه بأنه "واهي الإسناد"(3).

فيتبين لنا من خلال هذه الحالات الأربع المتقدمة حرص ابن جرير الطبري ويقظته في تتبع الروايات وتمحيصها واختيار أعلى وأشهر الروايات للأمة، ونبذ كل ما شابه شائب منها.

أقسام القراءات على ضوء شرطه

من خلال ما سبق في المبحثين السابقين، يتضح لنا أن القراءات عند ابن جرير الطبري تنقسم إلى قسمين:

الأول: القراءات المشهورة المستفيضة عند علماء القراءة في أمصار المسلمين، وهذا النوع هو المختار عنده دائماً، ويخصها بألفاظ مخصوصة كما سبق في المبحث السابق.

الثاني: القراءات الأقل شهرة: وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

(أ) قراءات غير مختارة ، وهي التي فقدت أحد شروط القراءة عنده فإنه لا يختارها، ولا ينكرها لصحتها أيضاً.

---

(1) الجامع (285/3).

(2) الفجر : 25-26.

(3) الجامع (236/15).

(ب) قراءات شاذة ينفرد بها احد علماء القراءات أو أن تخالف خط المصحف، فهذه الرواية يردها ولا يجيز لأحد قراءتها، ويخصها بألفاظ مخصوصة، كما سبق. وإن كانت مقروءة عندنا وصحت.

المبحث الثالث: توجيهه للقراءات في غير اختياره

كان من منهج ابن جرير الطبري أثناء تعاطيه الروايات المختلفة في القراءات توجيهه للقراءات، وهو أمر قد تواطأ عليه علماء القراءات من قبله وبعده، حتى يبينوا قوة الوجه المختار من حيث الفصاحة أو الشهرة، أو قوة السند.. إلى غير ذلك من التعاليل.

إلا أن ابن جرير الطبري التفت إلى نوع آخر من توجيه القراءات . بعد مشاركته للعلماء في النوع الأول. ألا وهو: توجيه الروايات في غير اختياره، وهذا النوع كان هو الغالب على منهجه في التوجيه، فبعد أن يختار الرواية التي توافرت فيها شروط الاختيار يعمد إلى توجيه الرواية الأخرى؛ فيسوق العلل والحجج التي أوجبت عدم اختيار الرواية لتكون أحد الأسباب الموجبة لعدم الاختيار. وهنا مسألة يجب الإشارة إليها أوجبت ورود هذا المبحث، بل وأسهمت بشكل فاعل في تعزيز شبهة طعن ابن جرير الطبري في القراءات عند قُصَّار النظر؛ وذلك أنهم فهموا أن توجيه ابن جرير لتلك الروايات هو السبب الرئيس الذي بنى عليه ابن جرير عدم اختياره لتلك الروايات . أو الطعن فيها حسب فهمهم . فجعلوا بذلك الفهم ابن جرير الطبري يتتبع آراء النحويين من الكوفيين والبصريين وتأويل المفسرين، وتتبع فصيح كلام العرب، في اختياره للروايات أو إنكاره لبعضها، فهذا فهم خاطئ، لمن تأمل وتتبع منهج ابن جرير الطبري. فالصواب الذي وقفت عليه من منهجه أنه إذا وردت في الآية روايتان أو أكثر فإنه يذكر اختلاف القرأة في قراءة ذلك، ثم يختار بعد ذلك الرواية التي توافرت فيها شروط الاختيار المتقدمة —من الاستفاضة والشهرة وتلاقي المعاني وموافقة الرسم وصحة العربية —ثم بعد ذلك يذكر الحجة والعلة التي أوجبت عدم اختيار الرواية الأخرى. إما من

جهة اللغة شهرة وفصاحة قلةً أو كثرة، أو أنها أورثت تضاداً في الرواية الأخرى، أو خالفت الرسم، أو تكرر المعنى أو الوصف على كلا الروايتين، أو خالفت اجماع الفقهاء في مسألة، أو أنها لا يُؤْمَنُ معها اللبس على سامعها من الخطأ في التأويل.. إلى غير ذلك من الحجج الكثيرة.. وتارةً يقدم هذه الحجج، وتارةً لا يذكر حججاً... فالشاهد أن هذه الحجج سواء تقدمت أو تأخرت ليست هي السبب المقدم الموجب للاختيار أو عدمه عند ابن جرير، وإنما هو الشروط الأربعة المتقدمة في المبحث الأول، ثم يأتي بعد ذلك في المرحلة الثانية توجيهه للقراءات - سواء المختارة أو غير المختارة - ليدل بذلك على أمرين:

الأول: أن هذه الروايات غير المختارة بعد أن فقدت أحد شروط الاختيار ثم اجتمع فيها أيضاً هذه العلل وهذه الحجج، فأوجب ذلك عدم اختيارها.

الثاني: أن هذه الروايات المختارة بعد أن توفرت فيها شروط الاختيار ثم سلمت من تلك العلل والحجج وجب اختيارها.

ولعل سائلاً يسأل فيقول: ما بال ابن جرير الطبري يذكر هذه العلل وهذه الحجج فيما لا يختاره من الروايات معتمداً على أقوال النحاة، والشعر، وكلام العرب، وتأويل المفسرين، وهي قراءة ثابتة صحيحة نقرأ بها اليوم وتناقلتها كتب المقرئين؟

قلت: إن وصم ابن جرير هذه الروايات - في غير اختياره - بهذه العلل وهذه الحجج لأنها قد فقدت أحد أركان قبولها عنده، فصدق عليها بعد ذلك كل نقد فهي غير مستفيضة عنده فأصبحت شاذة، والشاذ من الروايات يصدق عليه الأهواء والخطأ والنسيان عند الطبري كما مر معنا من منهجه؛ لأن زمنه زمن تمحيص للروايات كما مر.

ففي قوله تعالى: [ملك يوم الدين] (1) قال ابن جرير الطبري: وأصح القراءتين في التلاوة

---

(1) الفاتحة : 3.

عندي التأويل الأول وهي قراءة: (ملك) بمعنى: (المُلْك).

ثـم وجه اختيـاره لهـذه الرواية فقـال: لأن الإقـرار لـه بـالانفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك وفضيلة زيادة الملك على المالك، إذا كان معلوماً أن لا مِلك إلا وهو مالك.

ثم قال عن الرواية الأخرى. مورداً العلل والحجج في علم اختياره لها .: وبعد:

فإن الله جل ذكره قد أخبر عباده في الآية التي قبل قوله: [ملك يوم الدين] أنه مالك جميع الناس وسيدهم.. فإذا كان جل ذكره قد أنبأهم عن مُلْكِهِ إياهم كذلك بقوله: [رب العلمين] (1)، فأولى الصفات من صفاته جل ذكره، أن يتبع ذلك ما لم يحوه قوله: [رب العلمين] ... وكان في إعادة وصفه جل ذكره بأنه مالك يوم الدين، إعادة ما قد مضى من وصفه به في قوله: [رب العلمين]... وكان في إعادته ذلك تكرار ألفاظ مختلفة بمعانٍ متفقة، لا تفيد سامع ما كرر منه فائدة به إليها حاجة(2). فالشاهد على هذا المثال: أن من لا خبرة له بمنهج ابن جرير الطبري يقول: إن ابن جرير الطبري طعن في قراءة (مالك) بالألف؛ لأن فيها تكراراً لوصف سابق لا يفيد السامع. فظن هذا الظان بابن جرير ظن السوء التوجيه للرواية . غير المختارة . هو السبب الذي حدا بابن جرير أن ينكر هذه الرواية. والصواب أن السبب الموجب إنكاره هذه الرواية: أنها فقدت أحد أركان القراءة الصحيحة عند ابن جرير ألا وهو: عدم إجماع القراء عليها، إذ لم تكن مستفيضة بينهم وغير مشهورة عندهم، ثم بعد ذلك يتبع . رحمه الله . بعض العلل والتوجيهات التي تؤيد عدم اختياره لهذه الرواية، وأن اختياره للأخرى كان في مكانه. فتكون بذلك رواية (مالك) بالألف عند ابن جرير الطبري شاذة، والشاذ عنده مظنة الخطأ والسهو على صاحبه، لذا قال: فقراءة (مالك يوم الدين) محظورة غير جائزة. ثم ذكر السبب فقال: لإجماع جميع الحجة من القراء وعلماء الأمة على رفض القراءة

---

(1) الفاتحة : 1.

(2) جامع البيان (98/1).

بها(1). ومن كتابه المفقود "الجامع في القراءات" يقول: وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه في كتاب "القراءات" وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه(2).

قلت: وعدم اختيار ابن جرير (مالك) وإنكاره لها لا يَضُر؛ لأنها إن لم تثبت عنده صحةً واستفاضة وشهرة، فقد صحت عند آخرين.

وفي قوله تعالى: [واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام](3)قال عن قراءة من قرأ بخفض الأرحام. وهو حمزة كما هو في الشاطبية وطيبة النشر . فيما انفرد به من بين القراء العشرة .: وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكنى مخفوض إلا في ضرورة شعر.. إلى أن قال: والقراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب.. لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكنى في حالة الخفض(4). فالشاهد: أن ظاهر هذا النص أفاد أن ابن جرير الطبري قد ردَّ قراءة حمزة معتمداً في ذلك على كلام العرب. والصواب من منهج ابن جرير الطبري. لمن وقف عليه. أن اعتماده على لغة العرب ليس هو السبب في رَدِّها وإنكارها، وإنما: شذوذها عنده، وفقدها أحد أركان القراءة الصحيحة، فبشذوذها وفقدها ذلك ترك اختيارها للأمة ثم استدل بعلة موجبة لعدم الاختيار وبُعد هذه الرواية ومجانبتها الصواب فاكتفى بعلة اللغة.

قلت: وهذا لا يعد قدحاً في الرواية لأنها وإن لم تثبت عنده ولم تنطبق عليها شروط اختياره فقد صحت عند غيره كما أنه لا يعد قدحاً في ابن جرير لأنه اجتهد للأمة في اختياره وتمحيصه للروايات، وأخذ على نفسه عدم قبول شيء لا يعرفه فمثل هذه الروايات مما لا يعرفه، ولم يبلغه

---

(1) المصدر السابق (101/1).

(2) المصدر السابق (97/1).

(3) النساء :1 .

(4) جامع البيان (302/3).

بسند صحيح ولا سقيم.

وعند قوله: [ما ننسخ من ءاية أو ننسها] (1). بعد أن قدم الروايات المشهورة، وفسَّر على ضوئها الآيات، قال: وقد قرأ بعضهم ذلك [ما نُنْسِخْ من آية] بضم النون وكسر السين.. وكذلك قراءة من قرأ: (تُنْسها) أو (تَنْسها).

فقراءة (ما نُنْسِخ) كما نعرف من خلال الشاطبية ، هي قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة، وهي مما انفرد به. وأما قراءة (تُنْسها) فهي ليست من السبعة ولا من العشرة بل ولا من الأربعة عشر التي فوق العشرة في شيء إلا أنها كانت مقروءة في زمن ابن جرير الطبري. فحكم على هاتين الروايتين بالخطأ. فالشاهد هنا: أن ظاهر كلام ابن جرير أفاد أنه أنكر رواية ابن عامر؛ لأن التأويل لم يساعدها عندما قال: (ما نُنْسِخ)... بمعنى: ما نُنسخك يا محمد نحن من آية، من: أنسختك، فأنا أُنسخك، وذلك خطأ من القراءة(2). فالظاهر أن ابن جرير اعتمد في ردِّه للروايات على العلل والتوجيهات، وهذا فهم مجانب للصواب، فالسبب أنها فقدت عند ابن جرير الطبري الركن الأقوم والأقوى: وهو الاستفاضة والشهرة بين قراء الأمصار، فأصبحت رواية ابن عامر منفردة عنه مردودة عند ابن جرير، لذا قال عن سبب ردها: لخروجها عما جاءت به الحجة من القراءة بالنقل المستفيض(3).

وقال عن الرواية الأخرى وأنها خطأ أيضاً: وكذلك قراءة (تُنسها) لشذوذها وخروجها عن القراءة التي جاءت بها الحجة من قراءة الأمة(4).

قلت: فهاتان روايتان كانتا مقروءتين في زمن ابن جرير الطبري، إلا أنه ردهما لقلة القارئين بهما

---

(1) البقرة : 106.

(2) جامع البيان (669/1).

(3) المصدر السابق (669/1).

(4) المصدر السابق (669/1).

وخروجهما عما جاءت به الحجة من القراء، واختار المستفيض بين القراء.

فلما كانت إحدى هاتين الروايتين مما صح عندنا ووجدناه في الشاطبية وطيبة النشر، ونعرف قارئها ومما قرأنا به، قلنا: طعن ابن جرير الطبري في رواية ابن عامر. ولما كانت الرواية الأخرى غير معروفة عندنا، ولم نسمع بها ولم نعرف قارئها رضينا بحكم ابن جرير الطبري بأنها خطأ لا تصح القراءة بها!!!

المبحث الرابع: بعض الآراء والدراسات السابقة ومناقشتها

أولاً : التتبع التاريخي لبداية اتهام ابن جرير بالطعن في القراءات:

من خلال تتبعي لبداية اتهام ابن جرير الطبري وبداية من عصره ومن خلال كتاب "السبعة" لابن مجاهد، وهو أحد الذين عاصروا ابن جرير الطبري، ومروراً بكتب "القراءات وتراجم الرجال"، وبالوقوف على أكثر من خمسين قراءة طُعِن فيها، لم أجد أحداً من أصحاب هذه الكتب أشار بنص صريح يفيد بإنكار ابن جرير الطبري للقراءات بل إن الذي صرحوا به أن ذلك من اختيارات ابن جرير الطبري، إلا ما كان من الإمام أبي طاهر ابن هاشم(1)، حيث ظن أن الطبري طعن في حرف ابن عامر في قوله تعالى [وكذلك زين] وتبعه الشاطبي(2) في ذلك عندما قال لتلميذه علم الدين السخاوي: "إياك وطعن الطبري على ابن عامر"(3).

ونقل هذا الرأي وأخذ به ابن الجزري(4) في كتابه النشر(1)، وعدَّها من سقطات ابن جرير

---

(1) عبد الواحد بن عمر البغدادي ، أخذ القراءة عن الأشنائي ، مات سنة 349هـ ، غاية النهاية 477/1.

(2) القاسم بن فيره بن خلف الرعيني ، أخذ القراءة عن النفزي ، مات سنة 590هـ غاية النهاية 20/1.

(3) انظر كتاب جمال القراء، للسخاوي (197/2).

(4) محمد بن محمد الشيرازي ، شيخ الإقراء . ناظم قصيدة "طية النشر" ، مات سنة 833هـ ، الأعلام للزركلي 45/7.

الطبري، وقد بينت في المبحث السابق أن وَصْمَ ابن جرير الطبري بأنه طعن في رواية ابن عامر أو في غيرها مردود على أصحابه بأقوى الأدلة وأبلجها في المبحث السابق، فابن جرير اعتمد في رده لهذه الرواية ـ التي ظن الإمام أبو طاهر أن الطبري طعن فيها ـ: بعدم صحة السند عنده ـ لجهالته بالراوي ـ، ثم إنه عندما وصلته هذه الرواية لم تكن مضافة لحروف الشاميين، وإنما وردت بطريق الآحاد وهو ابن عامر، وقد عُرف من منهج ابن جرير الطبري عدم قبول رواية المنفرد من القرأة والرواة، وأنه يتبع المشهور المستفيض منها، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن ابن جرير الطبري لم يكن سبب إنكاره لهذه الرواية رأي النحويين من البصريين كما ظن ابن الجزري عندما قال: وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة، وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة . قلت: وسبب رد الطبري لهذه الرواية ليس سببه الفصل بين المتضايفين، بل إن السبب في ذلك كما مَرَّ في المبحث السابق هو: أنها فقدت أحد شروط القراءة الصحيحة عنده وهو عدم استفاضة وشهرة هذا الحرف عند الحجة من قراء الأمصار ، وإن كان ذلك الشرط قد صحَّ عند ابن الجزري وغيره من العلماء ، وهذا هو مفترق الطرق بين الطبري وبين من لم يقف على منهجه.

لذا قال الإمام شهاب الدين أبو شامة في معرض دفاعه عن ابن جرير وإن تلك الاتهامات من باب الظنون من أصحابها: ووقع في "كتاب البيان" لأبي طاهر بن أبي هاشم كلام لابن جرير الطبري، ظن منه أنه طعن على قراءة ابن عامر، وإنما حاصله أنه استبعد قراءته على عثمان بن عفان τ .. فذلك غير ضائر، فهب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان فقد قرأ على غيره من الصحابة(2).

وقال الأهوازي(3) عن كتاب ابن جرير الطبري في القراءات:

له كتاب جليل ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك، وشرحه، واختار

---

(1) (264/2).

(2) المرشد الوجيز لأبي شامة ، ص:161.

(3) أبو علي الحسن بن علي الأهوازي ، صاحب كتاب الوجيز ، مات سنة 446هـ. معجم الأدباء 152/3.

منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور[1].

وقال الداني[2]:

وللفضيل ابن جرير جامعْ مهذبُ التصنيف حلو بارعْ
أربى على كل المصنفات الجامعات المتقدمات[3]

فكل ذلك وغيره من الأمثلة تدل على أن المتقدمين من العلماء قد علموا أن تلك القراءات إنما هي اختيارات لأصحابها، وترجيح بعضها على بعض، وأن ذلك لا يعد طعناً فيها كما يفعل النحاة. وأما الذين صرحوا "بطعن ابن جرير للقراءات" فكانوا من المتأخرين في عصرنا هذا فعمموا وزادوا وجعلوا ابن جرير الطبري يطعن في كل رواية لشبهة الألفاظ التي يحكم بها على الروايات فأخذوا بظاهرها، ولم يكتفوا بحرف ابن عامر في قوله تعالى [وكذلك زين] فيما ظنه المتقدمون أنه طعنٌ. ولعل أهم الأسباب التي ألجأتهم لهذا الرأي هي:

1- **اغترارهم بظاهر ألفاظ ابن جرير عند اختياره للروايات، كـ"أولى القراءتين"، و"الصواب من القراءات"، و"أحب القراءتين"، وظنوا أن تلك الألفاظ نصٌّ صريحٌ في الطعن والإنكار.**
2- **أن هذه الألفاظ أورثت عندهم بأن القراءة الأخرى خطأ.**
3- **الجهالة بمنهج ابن جرير الطبري في اختياره للقراءات.**
4- **إنزال عصر استقرار القراءات المتمثل بالشاطبية وطيبة النشر، على عصر لم تستقر فيه القراءات؛ بحيث إذا حكم ابن جرير على رواية وصلت إليه، وتبين له عدم صحتها، نظر هؤلاء في هذا الحكم على هذه الرواية من خلال الشاطبية وطيبة النشر، وأنزلوا حكمه عليها.**

---

(1) الإقناع في القراءات الشاذة، مخطوط، [ورقة:7].

(2) تقدمت ترجمته ص 17.

(3) الأرجوزة المنبهة، ص: 155.

5- الجهالة بأقسام القراءات عند ابن جرير، وبأقسام الألفاظ التي يستخدمها للحكم على الرواية، وأن لكل رواية ألفاظاً مخصوصة.

6- اغترارهم بتوجيهه للقراءات في غير اختياره، ظناً منهم أنه هو السبب في الطعن، مما ترتب عليه أن جعلوا ابن جرير الطبري يعتمد على النحاة والمفسرين واللغويين عند حكمه على القراءات.

7- الجهالة بأسباب رده لبعض القراءات.

8- الجهالة بأن القراء العشرة المشهورين الآن لم تكن لهم هذه الشهرة عند ابن جرير، بل كانوا جزء من قراء الأمصار الإسلامية.

ثانياً : بعض الدراسات والآراء السابقة:

(1) كتاب: "القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه . من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة"(1).

(2) كتاب: "دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر"(2).

وكلاهما اتهم ابن جرير الطبري بأنه يطعن في القراءات، وزعم بأنه يدافع عن القراءات، وسأكتفي بالتعليق على الثاني، لأنها رسالة علمية أجيز صاحبها بدرجة علمية.

- **حيث اتهم صاحب الكتاب في (ص:8)، ابن جرير الطبري بأنه سل سيفه من غمده ليقطع به هذه القراءات، بل ويخرجها من حيز الصواب، ويقلل من شأنها.**
- **اتهم صاحب الكتاب في (ص:205)، ابن جرير الطبري بأنه أول من فتح باب الطعن في القراءات لمن بعده.**

---

(1) صدر في رمضان، 1389هـ عن دار للعارف بالقاهرة. للمؤلف الدكتور / لبيب السعيد .

(2) رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، العام الجامعي 1406هـ. للطالب / محمد عارف الهرري بإشراف الشيخ عبد القادر شيبة الحمد.

- اتهم صاحب الكتاب في (ص:380)، ابن جرير الطبري بأنه لا يعرف المتواتر من الشاذ.
- اتهم صاحب الكتاب في (ص:621)، ابن جرير الطبري بأنه دلَّس على الأمة بخلطه القراءات وإدخال بعض القراء في قراءة غيره.
- اتهم صاحب الكتاب في (ص:291)، ابن جرير الطبري بأنه لا يعرف توجيه بعض الروايات.
- اتهم صاحب الكتاب في (ص:586)، ابن جرير الطبري بتعمده الطعن في القراءات.
- وبعد هذه الاتهامات أصدر صاحب الكتاب حكمه على ابن جرير بأنه: آثمٌ في ذلك، وسأل الله أن يعفو عن ابن جرير الطبري.
- من خلال القراءة في هذا الكتاب يتضح لنا أن أسباب حمله على ابن جرير الطبري

اغتراره بظاهر ألفاظ ابن جرير (أولى، وأصوب، وأحب...) وظن أن ذلك طعناً، وقد بينت منهج ابن جرير الطبري في هذه الألفاظ، وأنها تنقسم إلى قسمين، لكل قسم حظه من الروايات.

ومن الأسباب أيضاً أن صاحب الكتاب لم يعلم من الروايات والقراء إلا ما حوته دفتا الشاطبية؛ ففي (ص:205)، ففي قوله تعالى: [أم يقولون]عندما جعل الطبري قراءة الياء شاذة، قال صاحب الكتاب: وادَّعَى الشيخ أنها شاذة، فكيف تكون شاذة، وهي متواترة، قرأ بها نافع وابن كثير، وأبو عمرو؛ فبنى صاحب الكتاب كلامه على ما في الشاطبية، وألزم ابن جرير بما فيها وقد بينت فيما سبق أن رد الطبري لمثل هذه الروايات بسبب شذوذها عنده ولم تكن في شهرة واستفاضة الأولى.

ومن الأسباب أيضاً (ص: 205) إغفال ابن جرير الطبري لأسماء القراء، فظن صاحب الكتاب أن ذلك طعن في القراءات، ولم يعلم صاحب الكتاب أن القراء في عصر ابن جرير الطبري والروايات أكثر بكثير مما ظن، وأن هؤلاء السبعة الذين وجدهم في الشاطبية، لم تكن لهم هذه

الشهرة عند ابن جرير الطبري، وإنما اختارهم ابن مجاهد وذاعت شهرتهم بعد وفاة ابن جرير الطبري، على رأس الأربعمائة.

ومن الأسباب (ص:**16**) أيضاً أن الآراء النحوية، والصرفية هي معتمد الطبري لإنكار القراءات، وقد بينت فيما مضى أن الطبري بعد أن يختار الرواية المشهورة، يعمد إلى القراءة الأخرى فيوجهها معتمداً على اللغة والآراء النحوية فيظن الجهال أن سبب عدم اختياره مرجعه للغة وآراء النحويين.

ومن طريف الأسباب (ص:**291**) أن عدم معرفة ابن جرير توجيه الرواية يقوده للطعن فيها؛ ففي قوله تعالى: [إلا أن تقطع قلوبهم](1)، حيث قرأ يعقوب بتخفيف (إلا) والباقون بالتشديد، فهذه الرواية عند ابن جرير الطبري على ما تقرر من منهجه أنها شاذة؛ لأنها انفراد لقارئ، وخالف بها جمهور القراء، مما جعل ابن جرير لا يختارها، فظن صاحب الكتاب أن ابن جرير لم يعرف توجيه هذه الرواية فطعن فيها! ثم بدا لصاحب الكتاب أن يوجهها، فقال: ولا يخفى عليك توجيه هذه القراءة؛ لأن (إلى) حرف جر وغاية. فجعل صاحب الكتاب إمام المفسرين لا يعرف أن (إلى) حرف جر على قراءة يعقوب..!!

(**3**) كتاب: "استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان"(2).

حيث أبدى صاحب الكتاب استغرابه(3)، وعجبه(4)، من رد ابن جرير الطبري للقراءات المتواترة، وأن ابن جرير في ذلك غير مصيب(5).

---

(1) البقرة 140

(2) رسالة جامعية، الجامعة الإسلامية عمادة شؤون المكتبات. للمؤلف الأستاذ الدكتور / شائع الأسمري.

(3) ص:75.

(4) ص:369.

(5) ص:374.

والسبب الذي جعل صاحب الكتاب يحكم على ابن جرير الطبري برد القراءات المتواترة ويرجح بعضها على بعض في ذلك قول ابن جرير: "وأولى القراءتين بالصواب كذا.. وكذا.."(1)، حيث ظن أن هذا اللفظ مؤذن برد القراءة الأخرى، وقد بينت في المبحث الثاني أن هذه الألفاظ وغيرها ألفاظ يختار بها ابن جرير الطبري الرواية التي استفاضت واشتهرت عنده، واكتملت فيها شروط القراءة، وهي نفسها الألفاظ التي يختار بها أحد الأقوال في تفسير وتأويل الآيات؛ فلماذا لم نتهم ابن جرير أنه يطعن ويرد أقوال المفسرين الأخرى؟ واتهمناه في روايات القراء علماً بأن الألفاظ نفسها.!!!

وقد بينت في المبحث الثاني أيضاً صحة القراءة الثانية عند ابن جرير الطبري وأنها غير مردودة إلا أن تكون مما انفرد به أحد القراء فتكون عنده حينئذٍ شاذة.

ومن الأسباب أيضاً: أن مخالفة القراءة لما أُلف من مقاييس النحاة هو السبب الذي جعل ابن جرير الطبري يرد القراءة المتواترة عند صاحب الكتاب. وقد بينت في المبحث الثالث أن السبب الحقيقي لاختيار الرواية ـ ولا أقول رد الرواية ـ هو توافر شروط القراءة في الرواية، فإذا توافرت اختارها، ويترك الأخرى، وهي عنده صحيحة أيضاً ـ إلا إذا شذت ـ فيتناولها بعد ذلك بالتوجيه ليؤكد قوة اختياره للأولى، وأنها سلمت من هذه العلل والحجج من جهة، ومن جهة أخرى ليبين أن الرواية ـ غير المختارة ـ فد اجتمع فيها نقص في الشروط بالإضافة إلى هذه العلل وهذه الحجج، فيكون بذلك قد اجتمع عند ابن جرير سببان لعدم الاختيار ـ ولا أقول لرد القراءة ـ:

الأول: خفي: لا يعرف إلا من منهجه، لمن وقف عليه، وهو المقدم، وهي الشروط الواجب توافرها في الرواية.

الثاني: ظاهر: ويأتي في المرتبة الثانية، وهي تلك العلل والتوجهات، وهذا هو الذي سبب الإشكال للبعض فظنوا أن هذا هو السبب الذي جعله يرد القراءات.

ومن الأسباب أيضاً: ص:166، أن الشاطبية وشروحها، وكتاب النشر في القراءات العشر

---

(1) ص: 75.

وغيرها، كانت المقياس عند صاحب الكتاب، ففي قوله تعالى: [ولكل وجهة هو موليها](1)، عندما خطأ الطبري قراءة (ولكلِ وجهةٍ)، قال صاحب الكتاب:

"وصدق الإمام الطبري أنها شاذة، وغير متواترة" فوافق الطبري وأثنى عليه؛ لأن هذه الرواية لم توجد في تلك الكتب، ولكنه يستغرب، ويتعجب؛ إذا كانت الرواية في هذه الكتب، فهذا المقياس وهذا الحكم الذي نحكم به على الطبري لا ينطبق على عصره، فزماننا زمن استقرار القراءات، بينما عند ابن جرير كانت هذه الرواية مقروء بها في عصره مثلها مثل قراءة الجمهور عندنا، بل إن ما استقر من القراءات عندنا هو جزء يسير مما وصل ابن جرير الطبري من الروايات إذ أنه اختار قراءة خمسة وعشرين قارئاً في كتابه المفقود، فما بالك بالذين ترك اختيارهم؟

كما أنه ليس بالضرورة أن يكون القراء العشرة عندنا أو رواياتهم مشهورةً عند ابن جرير الطبري، بدليل أن الطبري لا يقول: قرأ عاصم وقرأ حمزة.. ولكن يقول: وقرأ أهل الكوفة، وقرأ عامة أهل الحجاز.. وهكذا..

فحمزة وعاصم وغيرهم هم جزء يسير من قراء الأمصار الإسلامية، بل إذا شذَّ أحدهم برواية اعتبرها ابن جرير مردودة، وإن كانت في الشاطبية وطيبة النشر!!

ومما يؤخذ على صاحب الكتاب؛ استدلاله –على أن ابن جرير الطبري يرد القراءات ويرجح بعضها على بعض –بكتاب "القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير في تفسيره" الآنف الذكر ليبين وجه تعجبه واستغرابه من صنيع الإمام الطبري.

(**4**) ومن الآراء: كتاب "رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم"(2).

حيث يرى صاحب الكتاب (ص:**60**) أن ابن جرير الطبري يعمد إلى القراءات المختلفة

---

(1) البقرة :148.

(2) جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1403هـ للأستاذ الدكتور / عبدالفتاح اسماعيل شلبي.

في كتاب جامع البيان، فيستجيز منها بعضاً فيرجحه، ولا يستجيز بعضاً فيفسده فأشعرنا صاحب الكتاب أن الأمر يجري على هوى الطبري ،وأنه يرجع ما شاء منها ويفسد ما شاء ولم يذكر صاحب الكتاب أدلته ، واكتفى بإتهام إمام المفسرين بإفساد القراءات وقد بيت خلال هذا المبحث لماذا ومتى يقبل الطبري القراءات ولماذا ومتى لا يقبلها؟

(5) ومن الآراء: رأي محقق كتاب "جامع البيان للطبري".

حيث يرى أن حكم ابن جرير الطبري بشذوذ بعض القراءات لا يصح(1)، وأنه خطأ من الطبري(2)؛ لأن القراءات متواترة صحيحة، كما أن المحقق يرى أن ابن جرير اعتمد على اللغة في إنكاره للقراءات. فهذه شبهة مكررة تم الرد عليها.

(6) محققوا كتاب "شرح كتاب التيسير للداني المسمى الدر النثير والعذب النمير للمالقي"(3).

حيث اتهم أصحاب الكتاب ابن جرير الطبري بأنه يفاضل بين القراءات واستدلوا بأنه استخدم ألفاظ "أعجب" ، "أحب" ، و"أولى" و"لا أستجيز" في حكمه على الروايات ، فظنوا أن هذه الألفاظ آذنت بتفضيل بين الروايات أدى لسقوط الرواية الأخرى وأننا لو اتبعنا الطبري على فعله هذا لكنا ممن يُعمل الاجتهاد في القرآن، والقرآن أجل وأخطر من أن يقرأه مسلمٌ برأيه المجرد، لأن القراءة سنة متبعة ، فيكون الطبري عند هؤلاء قرأ برأيه المجرد.

قلت : وهذا من أسوأ الاتهامات لإمام المفسرين ومن أعظم ما رُمي به من البهتان، فعلم محققوا الكتاب أن القراءة سنة متبعة وجهل ذلك الطبري وتبعوا هم الأثر في القراءة وقرأ الطبري برأيه

---

(1) (175/13).

(2) (189/13).

(3) منشورات محمد بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت، ص: 23. من مقدمة التحقيق .

المجرد ، فأعمل اجتهاده فيها وعلموا أن القرآن أجل وأخطر من أن يقرأه مسلمٌ برأيه المجرد وجهل ذلك الطبري؟!!! فهلا إذ لم يعرفوا ولم يقفوا على منهج الطبري في تعامله مع الروايات أن يلتمسوا له عذراً كما فعلوا مع الإمام احمد بن حنبل عندما استخدم نفس الألفاظ أو سكتوا، ولكنهم اجترأوا عليه واستباحوا بيضته. فأما استدلالهم بألفاظ "أعجب" و "أحب" وأنها دالة على سقوط الرواية الأخرى بفعل المفاضلة فهذا غير صحيح وقد بينت في المبحث الثاني أن هذه الألفاظ ألفاظ اختيارٍ لأشهر الروايات عنده وأنها تنقسم إلى قسمين قسمٌ خاصٌ بالمشهور من الروايات المقبولة عنده وقسم خاص بالشاذ وهو المرفوض لديه ، ولكل قسم حظه من الروايات وليس الأمر خبط عشواء. وأما أنه يفاضل بين القراءات لمجرد تفضيل الروايات على بعضها اجتهاداً من رأيه فهذا غير صحيح أيضاً ، ولم أقف عليه والذي وقفت عليه من منهج الطبري هو الاختيار لأشهر الروايات في عصره لا تفضيل بعضها على بعض ، فظن محققوا الكتاب أن هذا يسمى مفاضلة بين القراءات وهذا الذي حذر منه السلف ، وقصة سيدنا حذيفة بن اليمان في المغازي مشهورة معروفة. فالفضل إذا استعمل لزيادة أحد الشيئين على الآخر فإنه يؤدي إلى فضل جنس على جنسٍ كما يقول أصحاب اللغة ، وهذا لم يفعله الطبري بأن فضل جنس رواية على أخرى . فالاختيار هو الأساس الذي قامت عليه القراءات العشرة حيث التزم كل قارئ ما اختاره من الروايات وداوم عليه حتى عرف باسمه ونسب إليه. ولعل ذكر أصحاب الاختيارات سبب اختيارهم زاد الأمر شبهة عند هؤلاء فسموا هذا مفاضلة تؤدي إلى القدح في الرواية الأخرى.

(7) ومنها: كتاب "التفسير والمفسرون"(1).

حيث وجد صاحب الكتاب (ص: 214/1) أن ابن جرير الطبري كثيراً ما يرد القراءات بسبب: أن هذه الروايات والقراءات اعتمدت على أئمة لا يحتج بهم عند ابن جرير الطبري. وهذا

---

(1) للمؤلف الدكتور / محمد حسين الذهبي الطبعة الثانية، 1396هـ.

من أغرب الأسباب التي وقفت عليها، ولم أجد لها في جامع البيان أي دليل، فكيف يرد ابن جرير الطبري قراءة رواها أئمة غير ثقات، ثم نجد ابن جرير يختار قراءة هؤلاء الأئمة في صفحة أخرى، أو قراءة أخرى، فكيف يكونون ثقة في موضع وغير ثقات في موضع آخر؟!! ثم من هؤلاء الأئمة غير الثقات؟ وأين الدليل على تعيينهم من كتاب جامع البيان؟ فهذا الذي لم أقف عليه في أكثر من "تسعة آلاف ورقة".

والصواب أن القراءة المردودة عند ابن جرير هي التي فقدت شرطاً من شروط القراءة، أو انفرد بها أحد القراء، لا أن يكون القارئ غير ثقة..!

ثم أضاف صاحب الكتاب أن هذه القراءات المردودة قامت على أصول مضطربة مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله!! وهذا السبب أشد غرابة من سابقه، ولعل صاحب الكتاب أراد القراءات الشاذة التي احتوت على زيادة كلمة، على وجه التفسير، وهذا النوع لم يتطرق إليه ابن جرير ولم يحكه عن قراء الأمصار. وإنما حكاه عن الصحابة فقط.

(7) ومن الآراء: كتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن"(1).

"حيث يرى صاحب الكتاب أن مسلك ابن جرير في القراءات يعد طعناً فيها وأن الذي أوقعه في ذلك طرق بعض الروايات الآحاد الواردة في القراءات السبع حيث ضمن كتابه الجامع تلك المطاعن. وهذا غير صحيح لمن وقف على منهج ابن جرير في تمحيصه للقراءات، فتوهم صاحب الكتاب وظن كما ظن غيره أن الطبري يطعن في القراءات وهذا سبيل كل من لم يقف على منهج الطبري ولم يقف على أوضاع القراءات في زمن الطبري، وما هي الأسباب التي دعته للاختيار في القراءات ولماذا استخدم هذه الألفاظ في حكمه عليها فاكتفى هؤلاء بظاهر تلك الألفاظ وبقراءة ورقات أو مجلد من كتابه فصدر حكمهم بعد ذلك "بأن الطبري يسلك مسلك الطاعنين

---

(1) صدر عن دار الكتاب العربي ، بيروت ، تحقيق أحمد زمرلي ، ط1415هـ. انظر 379/1. للمؤلف الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني.

في القراءات"ولم يوقفوا أقلامهم على الاجتراء على إمام المفسرين ولم يسألوا عقولهم ما السبب الذي جعل الطبري يرد القراءات تارة ويقبلها تارة أخرى فبدل أن يقفوا على منهجه اكتفوا بالاتهام.

(**8**) ونختتم هذا المبحث بمن دافع عن ابن جرير الطبري في كتاب: "الاختيار في القراءات، منشؤه، ومشروعيته، وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة"(1).

وهو بحث رد فيه صاحبه على اتهامات صاحب كتاب "دفاع عن القراءات في مواجهة الطبري" الآنف الذكر .ورأى صاحب الكتاب أن تبرئة ابن جرير تكون من خلال ثلاثة محاور :

المحور الأول: تبرئة الإمام الطبري من تعمده إبهام القراء:

حيث يرى أن ابن جرير (ص:24) إنما أبهم ذكرهم لأنه. رحمه الله. لم يكن له بالقراء السبعة علم، وكذلك العلماء الذين كانوا في عصره، حتى سبَّع ابن مجاهد السبعة سنة ثلاثمائة من الهجرة أو نحوها، ثم استدل صاحب الكتاب على أن ابن جرير لا يعلم السبعة القراء بدليل فراغه من التفسير قبل تسبيع ابن مجاهد بنحو عشر سنين.

فقوله: "لم يكن له بالقراء علم حتى سبع ابن مجاهد السبعة".. فهذا لا تعلق له بتبرئة ابن جرير الطبري لا من قريبٍ ولا بعيد، سواء علم بالتسبيع أو جهله، فأي تعلق بين إبهام ابن جرير للقراء وتسبيع ابن مجاهد للسبعة؟! حتى يغفل ذكرهم، فهب أن ابن مجاهد لم يسبع السبعة، فماذا عسانا أن نقول؟ وهذا أبو جعفر ويعقوب وخلف أغفل ذكرهم ابن جرير الطبري أيضاً وكذلك ابن مجاهد، فماذا عسانا أن نقول؟ هل نتخطى الزمن ونقول؛ لأنه لا يعلم بالشاطبية في السبعة القراء.. فالصواب من القول: أن سبب إغفال ابن جرير للقراء سواء السبعة أو العشرة أو من فوقهم من مشايخهم ممن هم أعلى رتبة من هؤلاء السبعة هو: أن ابن جرير الطبري إنما يبحث في اختياره عن استفاضة الحرف وشهرته وما اجتمع عليه قراء الأمصار، ولا يبحث عن شهرة القراء في أمصار المسلمين،

---

(1) بحث صدر سنة 1417هـ مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز بحوث الدراسات الإسلامية. للمؤلف الدكتور / عبد الفتاح اسماعيل شلبي .

فأسماء القراء وشهرتهم لا تعني ابن جرير شيئاً بقدر ما يجتمع في رواياتهم من الاستفاضة والشهرة، لذلك تجده دائماً يقول: وقرأ عامة قراء الحجاز بكذا.. وقرأ معظم قراء الكوفة بكذا.. وهذا لا يعني أن ابن جرير لا يعرف القراء بأسمائهم، فقد وقفت في تفسيره على أسماء القراء السبعة، والعشرة ومن فوقهم من مشايخهم(1).ومما يؤكد أن ابن جرير الطبري لا تعنيه أسماء القراء؛ ما أثبته للقارئ الكريم من منهج ابن جرير في ما سبق من أمثلة أن القارئ سواء كان من السبعة المعروفين عندنا، أو من العشرة، أو من فوقهم، إذا انفرد برواية حرف فإن ابن جرير الطبري يعتبر هذا الحرف شاذاً ولا يأخذ به، بل ويحكم عليه أحياناً بحرمة القراءة به.

المحور الثاني: تبرئة الطبري من الحكم بالخطأ على القراءة المتواترة:

حيث يرى صاحب الكتاب أن تبرئة الطبري من هذه التهمة ترجع لكون الطبري رجل حديث وفقه، ثم استدل على ذلك بأن القراء الأوائل كان الغالب عليهم الفقه والحديث، فكان منهجه معتمداً على المأثور، بدليل إنكاره على من يفسر القرآن بالرأي.

فلذلك كان يحكم على القراءات بالخطأ لضعف السند، ثم أخذ صاحب الكتاب يؤكد ما لزمه الطبري في رده القراءات ذوات الرواية الضعيفة بأن الخبر قد يتواتر عند قوم دون غيرهم(2)، واستدل بقول أئمة الحديث(3): لا يكون إماماً في العلم من روى عن كل أحد، ولا يكون إماماً في العلم من روى كل ما سمع"(4).

قلت: وتبرئة صاحب الكتاب لابن جرير من هذه التهمة، لا علاقة لها بكون الطبري محدثاً

---

(1) انظر مثلاً: تصريحه باسم عاصم (125/60)، وأبي جعفر (137/7)، وحمزة (98/7)، وأبي عمرو (37/7)، ويعقوب (276/7)، والكسائي (71/7).

(2) ص: 27-31.

(3) ابن مهدي الحافظ المحدث (ت:198هـ) وانظر: حلية الأولياء (3/9).

(4) أورده السخاوي في جمال القراء (234/1).

أو فقيهاً فهذا خلط بين علمي الحديث والقراءات، إذ أن ما يجري على علم الحديث لا يجري على علم القراءات لا من خلال تتابع السند ولا المتن. فإن أسانيد القراءات العشر تنتهي إلى ثمانية من الصحابة وهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأُبي بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين، فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها ينتهي إلى بعضهم، وفي الجملة فهي أسانيد ثابتة معروفٌ رجالها ، لا مجال لتتبع الضعف في أسانيدها ولم نعلم ولم نقرأ أن علماء الحديث اشتغلوا بأسانيد القراء تجريحاً وتعديلا، بينما في علم الحديث تشتمل أسانيد الحديث على مئات الرواة وهذا هو مجال بحثهم وتمحيصهم ، وأما من خلال المتن فقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ كتابه على مر العصور والدهور ، ولم يوكله لعلماء حديثٍ أو فقهٍ والذي نعرفه أن أسانيد ومتن الأحاديث النبوية الشريفة هي مناط اشتغالهم ترجيحاً وتعديلاً .

فالصواب من القول: أن سبب تخطئة ابن جرير الطبري لبعض الروايات والحكم عليها بعدم الاستجازة، أو حرمة القراءة بها، ليس سببه ضعف الرواية، ولكن الذي دل عليه منهج ابن جرير الطبري من خلال كتابه هو: أن شذوذ الرواية عند ابن جرير الطبري وعدم ثبوتها لديه وإن كانت قد صحت وثبتت وقرئ بها عند غيره من العلماء، وقد بينت فيما سبق أن الشذوذ عنده يعني: إما انفراد القارئ بالرواية، أو مخالفتها الرسم، أو عدم صحتها في اللغة، أو اختلاف معانيها. وأما ما رده ابن جرير الطبري بسبب ضعف سنده من الروايات في كتابه فليس فيه عن قراء الأمصار إلا رواية واحدة فقط ، وهو حرف ابن عامر المتقدم، وما بقي فهو مما زاد على الرسم العثماني مما يروى عن ابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما وهو قليلٌ جداً ولا يكاد يتعدى عدّ أصابع اليد.

المحور الثالث:أن القراءات عند ابن جرير قائمة على الاختيار وتفضيل بعضها على بعض(1):

---

(1) انظر ص: 37.

وهذا المحور ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يرى صاحب الكتاب فيه أن ابن جرير الطبري لا يطعن في القراءات، وأن هناك معايير وضعها لاختياره، وهي:

- ما أجمعت الحجة من القرأة على قراءته.
- القراءة التي تمثل الأفصح والأعرف من كلام العرب.
- القراءة التي توافق خط المصحف العثماني.

ثم قال صاحب الكتاب: ويشذذ ما عدا ذلك.

ولي في هذا القسم ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن صاحب الكتاب أغفل أحد أهم الشروط التي وضعها ابن جرير لاختيار الرواية وهو: اتفاق المعاني في الروايات المختلفة، وقد أوضحت فيما مضى أن هذا الشرط عند ابن جرير مقدم على الأفصح والأعرف والأشهر من كلام العرب.

الملاحظة الثانية: قول صاحب الكتاب بعد هذه الشروط أن ابن جرير الطبري: يشذذ ما عدا ذلك.. وهذا غير صحيح، فقد بينت أن ابن جرير الطبري عندما يختار الرواية المجمع عليها، لا يعتبر الأخرى شاذة، بحال من الأحوال، بل هي صحيحة أيضاً غير مدفوعة، إلا أنه لا يختارها ولا ينكرها إلا أن تكون عنده شاذة فقط، ففي هذه الحالة ينص بعدم استجازة القراءة بها أو غير ذلك من الألفاظ الخاصة بهذا النوع.

القسم الثاني: قول صاحب الكتاب: "تفضيل بعضها على بعض"(1). حيث يرى صاحب الكتاب أن اختيار ابن جرير الطبري قائم على تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى(2)، وأن أضرب المفاضلة بين القراءات تكون في:

---

(1) 70.

(2) 61.

مفاضلة بين وجه وآخر في الكلمة الواحدة، وبين إمام وآخر، وبين القراءات جملة(1).

فالذي وقفت عليه من منهج الطبري أن اختياره في القراءات قائم على الشروط الواجب توافرها في الحرف المختار، ثم بعد أن يذكر الحرف المختار يقول: وإنما اخترت هذه القراءة لفصاحتها، أو عليها اللغة أو غير ذلك..

فقول صاحب الكتاب: تفضيل إمام على آخر أو تفضيل بين القراءات على الجملة فهذا الذي لم أقف عليه أن ابن جرير الطبري فضَّل إماماً على آخر أو راوٍ على آخر، أو قراءات جملة وقد عرف من منهجه أنه كان يتبع شهرة الرواية واستفاضتها عند قراء الأمصار، وليس شهرة واستفاضة القراء والرواة في الأمصار حتى يفضل أحدهم على الآخر ولم يستدل صاحب الكتاب على رأيه هذا بشيء من فعل الطبري من خلال كتابه جامع البيان ولا بمثالٍ واحد.

ما أغفله صاحب الكتاب لتبرئة ابن جرير الطبري:

1– الأسباب التي دعت الطبري يختار تارة ويرد القراءات تارة أخرى.

2– أسباب اتهام الناس لابن جرير الطبري.

3– الألفاظ التي استخدمها ابن جرير الطبري للحكم على الرواية، وما القصود بها، وما أقسامها.

4– أقسام القراءات على ضوء شرطه.

5– تبرئة ابن جرير الطبري.

---

(1) 53.

خاتمة البحث

أولاً : فيما يتعلق باختيار ابن جرير للروايات :

1- فقد تبين لي ومن خلال الوقوف على كتاب جامع البيان أن الذي دفع ابنجرير الطبري لاختيار القراءات والحكم عليها هو الأوضاع التي وصلت إليها القراءات في عصره من كثرةٍ في الروايات تشتمل على الصحيح والسقيم وما تجوِّزه اللغة مما لم يثبت ومما فقد أحد أركان القراءة الصحيحة المعتبرة ،وكثرة في القراء أيضاً منهم الضابط ومنهم غير ذلك .

2- وضع ابن جرير الطبري شروطاً لقبول القراءات فإذا توافرت هذه الشروط حكم عليها بالقبول وإذا فقدت احدها حكم عليها بالرفض .

3- وضع ابن جرير الطبري ألفاظاً خاصة به عند انزال حكمه على احدى الروايات وتلك الألفاظ تنقسم إلى قسمين ولكل قسم خصه بنوعٍ من الروايات وليس الأمر خبط عشواءٍ .

4- توجيه ابن جرير الطبري للقراءات التي لم تتوافر فيها شروط الاختيار والقبول ومن ثم تدعيم ذلك بأقوال العرب والشعر واللغة لا أن تكون اللغة والشعر وكلام المفسرين هي سبب رفضه للرواية .

ثانياً : الرد على الطاعنين:

فتبين لي من خلال هذا البحث أن الشبهة التي الصقت بإمام المفسرين ابن جرير الطبري بأنه يطعن في القراءات المتواترة، إنما هو محض أوهام وظنون، تعلق بها بعض الذين لم يقفوا على حقيقة المنهج الذي تبعه ابن جرير الطبري عند تمحيصه للقراءات، واكتفوا من ذلك بظاهر من الألفاظ والعبارات، وبقراءة ورقة أو ورقتين من تفسيره أو مجلد أو مجلدين، فمن خلال:

1– اغترارهم بظاهر ألفاظ ابن جرير عند اختياره للروايات، كـ"أولى القراءتين"، و"الصواب من القراءات"، و"أحب القراءتين"، وظنوا أن تلك الألفاظ نصٌّ صريحٌ في الطعن والإنكار.

2– وأن هذه الألفاظ أورثت عندهم بأن القراءة الأخرى خطأ.

3– والجهالة بمنهج ابن جرير الطبري في اختياره للقراءات.

4– وإنزال عصر استقرار القراءات المتمثل بالشاطبية وطيبة النشر، على عصر لم تستقر فيه القراءات؛ بحيث إذا حكم ابن جرير على رواية وصلت إليه، وتبين له عدم صحتها، نظر هؤلاء في هذا الحكم على هذه الرواية من خلال الشاطبية وطيبة النشر، وأنزلوا حكمه عليها.

5– والجهالة بأقسام القراءات عند ابن جرير، وبأقسام الألفاظ التي يستخدمها للحكم على الرواية، وأن لكل رواية ألفاظاً مخصوصة.

6– واغترارهم بتوجيهه للقراءات في غير اختياره، ظناً منهم أنه هو السبب في الطعن، مما ترتب عليه أن جعلوا ابن جرير الطبري يعتمد على النحاة والمفسرين واللغويين عند حكمه على القراءات.

7– والجهالة بأسباب رده لبعض القراءات.

8– والجهالة بأن القراء العشرة المشهورين الآن لم تكن لهم هذه الشهرة عند ابن جرير، بل كانوا جزء من قراء الأمصار الإسلامية.

تأكدت عند هؤلاء هذه الشبهة، فأصدروا حكمهم الجائر في حق رأس المفسرين على الإطلاق، أحد الأئمة، الذين جمعوا من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره؛ الحافظ لكتاب الله، البصير بالمعاني، الفقيه العالم بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

فهرس المصادر والمراجع

(1) القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(2) الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:347هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، ط3، 1405هـ.

(3) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، (ت:665هـ) تحقيق محمد بن عبد الخالق جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(4) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، بيروت.

(5) أحكام القرآن، لابن العربي، تعليق: محمد عطا، بيروت.

(6) الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته وتبرئة الطبري من تهمة إنكار القراءات للدكتور / عبدالفتاح شلبي مركز جامعة أم القرى للأبحاث والدراسات صدر سنة 1417هـ .

(7) الأرجوزة المنبهة، لابن عمرو الداني، تحقيق: محمد الجزائري، الرياض.

(8) استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان . رسالة جامعية الجامعة الإسلامية عمادة شؤون المكتبات للمؤلف الدكتور / شايع الأسمري .

(9) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، دراسة وتحقيق: عادل الموجود، وعلي معوض، دار الكتب، لبنان، ط1، 1405هـ.

(10) إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب.

(11) الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، ط دار المعرفة ، بيروت .

(12) إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني (ت:825هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1406هـ.

(13) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، 1413هـ.

(14) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ).

(15) البدور الزاهرة في القراءات العشر، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي.

(16) البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي، بيروت.

(17) التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، مكتبة ابن تيمية، 1984م.

(18) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الهلال، بيروت.

(19) تفسير القرآن العظيم، للإمام عماد الدين بن كثير (ت:774هـ)، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1410هـ.

(20) التفسير والمفسرون ، محمد حسن الذهبي ، ط2 1396هـ

(21) التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني (ت:444هـ)، دار الكتب العلميةن بيروت، ط1، 1416هـ.

(22) جامع البيان، للإمام ابن جرير الطبري، (ت:310هـ)، دار الفكر، ط1415هـ.

(23) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: عبد الرحمن المهدي، مكتبة الراشد، 1418هـ.

(24) جمال القراء، للسخاوي (ت:643هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم الزبيدي.

(25) الحاوي الكبير ، أبو الحسن علي الماوردي ، تحقيق: محمد معوض ، ط دار الكتب، بيروت.

(26) الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد العالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط6، 1417هـ.

(27) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار، لأبي علي الحسن الفارسي (ت:377هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

(28) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيره بن خلف (ت:590هـ)، 1417هـ.

(29) الدر المصون، للسمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف، تحقيق: مجموعة من المشايخ، دار الكتب، بيروت.

(30) الدر المنثور، للسيوطي، دار الكتب، بيروت.

(31) دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر ، للمؤلف الدكتور لبيب السعيد ، ط دار المعارف ، القاهرة 1389م .

(32) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم للمؤلف الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي جامعة أم القرى ط1/1403هـ .

(33) روح المعاني، للألوسي، محمود الألوسي، تحقيق: محمد حسين العرب، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.

(34) سنن ابن ماجة، شرح السندي، تعليق: خليل شيما، بيروت.

(35) سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، تحقيق: محمد الخالدي، بيروت.

(36) سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت:748هـ)، تحقيق: محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ.

(37) شرح كتاب التيسير للداني المسمى الدر النثير للمالقي ، تحقيق عادل احمد وعلي معوض ومشاركة الدكتور احمد عيسى المعصراوي دار الكتب بيروت 1424هـ .

(38) صحيح البخاري، شرح ابن حجر، دار الرياض.

(39) طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي (ت:379هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

(40) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن الجزري (ت:833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

(41) فتح الوصيد في شرح القصيد، للإمام علي بن محمد السخاوي (ت:643هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد الزعبي، مكتبة دار البيان، الكويت، ط1، 1423هـ.

(42) فضائل القرآن، للإمام أبي عبيدة القاسم بن سلام (ت:224هـ)، تحقيق: مروان العطية، دار ابن كثير، بيروت، ط1415هـ.

(43) فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت:350هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ.

(44) الفهرس الشامل، للتراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات.

(45) القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة.، رسالة علمية في الجامعة الإسلامية عمادة شؤون المكتبات للطالب/ محمد الهرري .

(46) المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافعي، بيروت.

(47) المدونة للإمام مالك رواية سحنون تحقيق احمد عبدالسلام . ط دارالكتب ، بيروت لبنان .

(48) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت:748هـ)، تحقيق: بشار معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ.

(49) مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبدالعظيم الزرقاني ، دار الكتب ، تحقيق احمد زمرلي .

(50) مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز زمرلي، بيروت.

(51) المنتقى شرح الموطأ ، أبو الوليد الباجي ، ط دارا لكتاب الإسلامي، القاهرة .

(52) النشر في القراءات العشر، للحافظ ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات

مقدمة 13

ترجمة موجزة للإمام ابن جرير الطبري 16

نظرة على أوضاع القراءات حتى عصر الطبري 17

المبحث الأول: اختيارات ابن جرير وشرطه فيها 31

متى يقبل الطبري اختلاف المعاني؟ 44

المبحث الثاني: ألفاظ الاختيار ودوافع الاتهام 46

ما الشذوذ عند ابن جرير الطبري 59

أقسام القراءات على ضوء شرطه 71

المبحث الثالث: توجيهه للقراءات في غير اختياره........................... 72

المبحث الرابع: بعض الآراء والدراسات السابقة ومناقشتها 77

خاتمـــة البحـــث ....

94

فهــرس المصـــادر والمراجــع 96

فهرس الموضوعات... 100